www.kassioun.org

1043

الاثنين 08 تشرين الثاني 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

قوة العمل السورية خلال الأزمة

[13]

الافتتاحية

الشمال الشرقي و2254

تعيش مناطق الشمال الشرقي السوري منذ عدة أسابيع وضعاً متوتراً ومعقداً، نتيجة التشابكات العديدة فيها، وتحت وقع التهديدات التركية المستمرة بعدوان جديد.

لا يخفى على أحد مدى أهمية مناطق شرق الفرات لسورية ككل، ابتداءً من أهميتها الاقتصادية والسكانية، ووصولاً إلى الأهمية المضاعفة الراهنة والناجمة عن تحولها إلى نقطة تقاطع وتكثيف لمختلف أنواع التأثيرات والتدخلات والمشاريع المتعلقة، ليس بمستقبل هذه المناطق فحسب، بل وبمستقبل سورية ككل، وبمستقبل الإقليم بأسره. وبهذا المعنى، فإنّ وضع الشمال الشرقي بات يكثّف بطريقة أو بأخرى الوضع السوري إجمالاً، وسيتحدد على أساس طريقة التعامل معه، إلى حد غير قليل، الوضع السوري ككل.

ليس خافياً أيضاً، أنّ أحد مصادر تعقيد وضع الشمال الشرقي السوري، هو استمرار الوجود الأمريكي غير الشرعي، والتلاعب الأمريكي المستمر بهذه الورقة، خاصة وأنّ الاتجاه الإستراتيجي الانسحابي لواشنطن بات واضحاً ومفهوماً للجميع... ما يدفع بواشنطن إلى المساومة على وضع الشمال الشرقي بكل الاتجاهات، بما في ذلك عبر محاولة استخدامه لضرب الجميع بالجميع، سواء على المستوى الداخلي السوري، ابتداءً من تفعيل تناقض كردي- كردي، ومروراً بمحاولة تفجير تناقضات عربية-كردية، وكردية- تركية، ووصولاً إلى المتاجرة بالقضية الكردية لا لإنصاف أصحابها، بل على العكس من ذلك تماماً، لمحاولة استغلال قضيتهم ضد مصلحتهم بالدرجة الأولى، وضد مصالح شعوب المنطقة كافة.

يضاف إلى ذلك، الدور التركي السلبي والمعطل حتى الآن، والذي يحاول بطريقة انتهازية وقصيرة النظر، الاستثمار في حساسية الموازين الدولية الراهنة، تحذوه في ذلك أوهام اقتناص نقاط ومكاسب مؤقتة ليست في حقيقتها سوى خسائر إستراتيجية لتركيا نفسها، ولكل دول المنطقة وشعوبها.

بالتوازي مع هذين الدورين، يبرز أيضاً دور المتشددين من الأطراف السورية الذين لا يكفون عن نفخ النار في الرماد، والذين تدفعهم مصالحهم الأنانية لاستدعاء مزيد من الدم ومزيد من الخراب.

على ضفة مقابلة، يظهر الدور الروسي كوسيط مقبول من كل الأطراف، ويسمح ذلك له حتى الآن بمنع انفجار الموقف، ولكن هذا الأمر وحده لا يمكن أن يشكل حلاً للمسألة...

البحث عن حل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الأمور التالية:

أولاً: ليكون الحل سورياً- سورياً، لا بد من حوارٍ حقيقي وجدّي وتفاهم بين النظام ومسد.

ثانياً: تحقيق مثل هذا الحوار وهذا التفاهم، وكما توضح التجربة المرّة خلال السنوات الماضية، لا يمكن أن يتم دون أن يكون إطاره وأساسه ومنظوره هو القرار 2254.

ثالثاً: تطبيق هذا القرار هو أمر لا يعني النظام ومسد فقط، بل ويعني جميع السوريين. ولذا ينبغي أن تشترك فيه المعارضة الوطنية الديمقراطية، بحيث يتحول هذا الحوار، ونتائجه، إلى فاتحة لتطبيق كامل وشامل للقرار 2254... والذي لا مخرج من مختلف أنواع الأزمات التي تعيشها سورية، بما فيها أزمة الشمال الشرقي وضرورة منع أي عدوان جديد، إلا بتطبيقه كاملاً.

شؤون عمالية

المتقاعد والمعاش التقاعدي

03

ملف «سورية 2021»

دليقان: على السوريين التفاهم لصد أي عدوان تركي محتمل

06

شؤون محلية

أسعار الأدوية أشد قتامةً من الفطر الأسود

11

شؤون عربية ودولية

لعب أوكراني على أوتار العلاقة الروسية التركية

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ماذا بعد؟

يستمر أصحاب العقد والربط بحربهم المعلنة والمستترة على الفقراء من شعبنا، مستخدمين كل الأسلحة النفسية والإعلامية والسلوك العملي حتى يبقى هؤلاء الفقراء أسيري حاجاتهم التي يسعون إلى تأمينها بكل السبل والوسائل المتاحة بين أيديهم والوسائل المتاحة في تأمين حاجاتهم قليلة وقليلة جداً، حتى بتنا نقول إنها معدومة وكما يقول هؤلاء المعدمون يفعلون بنا هكذا كي لا نتمكن من التفكير بأشياء أخرى والأشياء الأخرى التي يقصدونها هي كيف الخلاص من أوضاعهم التي أوصلوا إليها وهذا يعني سياسياً كيف سيغيّر الفقراء من أوضاعهم، أي كيف سيغيرون حالهم هذا الذي يعيشون به لحال آخر يتمكنوا عبره من تأمين حقوقهم المسلوبة ويدافعوا عن كراماتهم التي تهدر على أبواب المؤسسات وعلى أبواب الأفران وعلى مواقف الركوب ليذهبوا إلى أعمالهم وهذا غيض من فيض تجري فيها هدر كرامات الناس بينما في المقلب الآخر أي مقلب تماسيح النهب والفساد الأشياء مختلفة أختلافاً كلياً ولا تقترب منهم تلك الأشياء التي ذكرناها عن حال الفقراء والمساكين وأبناء السبيل.

في كل يوم يجري الإعلان عن رفع جديد للأسعار وفي كل يوم تشرق فيه الشمس يجري تخدير العاملين بأجر بأن أجورهم ستتحسن والحكومة كما صرح عضو من أعضائها في مجلس الشعب على استعداد لرفع الأجور إذا ما تأمنت الموارد الكافية، ولا ندري كيف ستتأمن الموارد لزيادة الأجور وهي في جيوب الناهبين الكبار ولا ندري كيف ستتأمن الموارد والمعامل شبه متوقفة عن الإنتاج ولا ندري كيف ستتأمن الموارد والزراعة بمواسمها المختلفة بأسوأ حالاتها، والفلاحون يئنون من وطأة تكاليف إنتاجهم الزراعي حيث لم تعد هذه المهنة العظيمة «تجيب همها» كما يقول الفلاحون عن زراعتهم.

لقد طفح الكيل وأصبح سيلانه عظيماً ولم تعد تجدي تلك الوعود الخلّبية التي يخدر بها الفقراء بأن حالهم ستتحسن ولم تعد تجدي تلك الكتابات الفيسبوكية التي يتباكون فيها على أوضاع الناس حيث ما يُكتب الآن على صفحات التواصل الاجتماعي يذكرنا بما قاله عبدالله الدردري في إحدى اجتماعات المجالس العمّالية بأنه هو عامل ويأكل الفلافل مثل العمال كناية في التعبير عن وضعه الذي يماثل وضع العمّال.

ماذا بعد أيها الشعب الفقير العنيد الكلمة الآن لكم والفعل أيضاً لكم «وما بيحك جلدك إلا ظفرك».

هذا ما يحدث في بعض المعامل

في بعض معامل القطاع الخاص، حيث يكون العمال بالمئات، ويعملون ثلاث ورديات، وإنتاج المعمل رائج ومسوق بالرغم من الوضع المزري للصناعة عموماً، في قطاع الدولة أو في القطاع الخاص، لأسباب كثيرة، مما يعكس هذا الحال نفسه على أوضاع العمال في أجورهم، وبالتالي، مستوى معيشتهم فيصبح عدم الرضا هو السائد عند العمال على ما هم به من سوء في أحوالهم، وعدم الرضا الذي يكون همساً في البداية، ويصبح علناً لاحقاً، ولكن لا يتحول إلى فعل ظاهر كإعلان احتجاج في المكان، أو توقف عن العمل، أو إضراب لوقت محدد، هذا الوضع يستشعر به رب العمل عبر قرون استشعاره المنتشرة على خطوط الإنتاج، ويحاول امتصاصه بأشكال مختلفة.

■ عادل ياسين

أحد المعامل الكبيرة تحرك عماله تحركاً جزئياً، ورب العمل استقبل هذا التحرك بجملة من الإجراءات، أولها: دفع نسبة من الأجر المقطوع تعويضاً عن غلاء المعيشة، ودفع نسبة أخرى كمكافآت، وبقي الأجر المقطوع ثابتاً، ولا تدخل تلك التعويضات في حساب الراتب التأميني، لأن ذلك سيكلفه مبالغ كبيرة تدفع في حساب العامل، وتحسب له عند الاستقالة أو الخروج على المعاش، هذا جانب، والجانب الآخر من الموضوع والمرتبط بالهبات العينية بالمناسبات الدينية يحمل في طياته مخاطر على العمال من حيث وعي مصدر استغلالهم وكيف يتم ذلك.

يقوم رب العمل بتوزيع بعض الهبات التموينية، وكذلك يوزع على العمال بعض قطع اللحم وغيرها، وهذا التوزيع كما ذكرنا أعلاه يأتي بسياق أن صاحب العمل قلبه لله وقلبه على الفقراء العمال المساكين، وهو يستفيد إلى أقصى حد من أوضاعهم السائدة التي لا تسر عدواً ولا صديقاً، وهو يستفيد إلى حد كبير من إيمانهم بأن ما يقدمه من أشياء تكون من فعل الخير التي ستكتب في صحيفة أعماله، ولا يعلمون قضية أساسية، وهي: أن صاحب العمل لا يقبل بالانتقاص من أرباحه، وبالتالي ما يقدمه هو جزء يسير مما ينتجه العمال، حيث يعمل قانون القيمة الزائدة عملاً جبّاراً من خلال تكثيف العمل، أو إطالته أو تطوير في أدوات الإنتاج، وأن ما يأخذه العامل كأجر وما يأخذه كهبات مأجور عليها رب العمل، هي مما ينتجه العامل في الساعات الأولى من عمله، وما تبقى فهي لرب العمل.

النتائج المستخلصة من هذه الوقائع، أن رب العمل يستحوذ على الربح الذي يريده من عمل العمّال، ويقدم لهم رشاً ليضمن عدم تحركهم دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم، وأيضاً بهذا الفعل الذي يقوم به رب العمل يبقي وعي العمال لمصالحهم- إن تمكن بالاستمرار من تقديم الرشاوى- مغيباً ومرهوناً بتحركاتهم وبما يقدمه لهم، وهناك تجارب عمالية يمكن الرجوع إليها، حدثت في المراكز الإمبريالية والأطراف، حيث ساد الرفاه الاجتماعي، وقدمت للحركة العمالية والحركة النقابية الرشاوى المادية والمعنوية، ولم يستمر هذا الأمر مع تسيّد الليبرالية الاقتصادية في منتصف السبعينات، حيث بدأ الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، واليوم مع انتشار وباء كورونا، أصبح وضع العمال في أسوأ حالاته، ومستوى معيشتهم في الحضيض، حيث تشهد المراكز والأطراف الرأسمالية تحركات عمالية واسعة، ويعيد العمال تنظيم أنفسهم بنقابات جديدة، من حيث التكون والقدرة على المواجهة مع أعدائها الطبقيين، متخطين النقابات الصفراء السابقة، ومتجاوزين تجاربها وسلوكها السابق المهادن لقوى رأس المال.

إن الطبقة العاملة في سورية تتعرض لضغوط كبيرة في أكثر من جانب:

أولاً: الكوارث التي لحقت بها جرّاء الأزمة بالتهجير، ليس من مكان السكن فحسب، بل من مكان العمل.

ثانياً: البحث عن سكن وعمل في الوقت نفسه، وهذا رتب أعباءً كبيرة لا طاقة للعمال على تحملها.

ثالثاً: ضغط الأجور من حيث ضعفها وعدم قدرتها على تلبية الضروريات من سكن ومعيشة.

رابعاً: فقدان الطبقة العاملة لتنظيم يرعى مصالحها في أوضاعها الجديدة، حيث النقابات غائبة عن الفعل الحقيقي في الدفاع عن مصالحهم.

خامساً: في غياب النقابات ودورها في تنظيم العمال، تحرك العمال في بعض المعامل منفردين، واستطاعوا في بعضها تحقيق القليل من مطالبهم، لهذا اضطر أصحاب المعامل المجاورين من تقديم بعض الفتات لعمالهم درءاً لخطر العدوى من العمال المتحركين.

إن تطور الأوضاع المعيشة للعمال، وغياب حقوقهم وغياب تنظيمهم النقابي سيدفعهم نحو التحرك، وهذا قانون الصراع بين الناهبين والمنهوبين، وعندها لن يفيد الفتات المقدم.

في غياب النقابات ودورها في تنظيم العمال تحرك العمال في بعض المعامل منفردين واستطاعوا في بعضها تحقيق القليل من مطالبهم

المتقاعد والمعاش التقاعدي

المتقاعد هو كل عامل بأجر سواء كان مدنياً أو عسكرياً انتهت مدة خدمته في قطاعات الدولة والقطاع الخاص، وخُصص له راتب تقاعدي عن الفترة التي قضاها في عمله، وكان مشمولاً لدى مظلة التأمينات الاجتماعية، قبل التقاعد وتربطه بقطاع الدولة أو القطاع الخاص علاقة اسمية لها صفة الدوام الدائم، ومدة خدمة فعلية مدرجة حسب ما ينص علية قانون التأمينات الاجتماعية النافذ في البلاد.

■ نبيل عكام

المعاش التقاعدي هو الأجر الذي يتقاضاه المؤمن عليه لدى مظلة التأمينات الاجتماعية، عندما ينتهي عن ممارسة وظائفه بالإحالة على التقاعد، ويعتبر المعاش التقاعدي امتداداً للراتب الذي يتقاضاه خلال عمله الوظيفي في هذه المهنة أو تلك، وهو أساسي في حياة العاملين بأجر، والهدف منه هو توفير ضمان مالي للعامل وعائلته، ومضمون حتى وفاة المؤمن عليه، وتُدفع بعدها نسبة من الراتب إلى المنتفعين من الراتب بعد وفاته سواء زوجته أو أولاده.

يمكن للمؤمن عليه إنهاء خدمته بإحدى الحالتين، إما عند إتمامه سن الـ 60 عاماً ووصول الخدمة المحسوبة في المعاش لدى المؤسسة إلى 15 عاماً كحد أدنى، أو من خلال نظام التقاعد المبكر، الذي يمكن للعامل أن يطلب فيه الإحالة على التقاعد بعد بلوغ سنوات اشتراكه لدى التأمينات 25 سنة على الأقل، دون التقيد بشرط السن، بمعدل 2,5 بالمائة على أن لا تتجاوز الـ 80% من راتبه المؤمن عليه لديها. جاء في نص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة الأولى منها «لكل فرد الحق في مستوى معيشي كاف لضمان صحته ورفاه أسرته، ولاً سيما فيما يتعلق بالمأكل والملبس، والمسكن والرعاية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في الحصول على ضمان في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو في حالات أخرى كفقدان سبل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادتها». يجهل الكثير من العاملين بأجر وخاصة في القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم في مرحلة شبابهم وعطائهم، الواقع المزري والمأساوي الذي سيلاحقهم عند وصولهم إلى سن الـ 60، من فراغ اجتماعي واقتصادي وصحي، حيث تصبح كابوساً مرعباً بشكل دائم.

إذ إن رواتب العاملين بأجر والقائمين على رأس عملهم لا تتناسب مع متطلبات الحياة المعيشية الضرورية، فما بالك بالعاملين الذين يحالون على التقاعد، وهذا ما يدفعهم إلى مزاولة مهن وأعمال أخرى وهي غالباً لا تتناسب مع بنيتهم الجسدية ووضعهم الصحي الذي تم استهلاكه خلال عملهم السابق قبل الإحالة على المعاش، ليتمكنوا من تأمين لقمة عيشهم نتيجة ارتفاع الأسعار الجنوني المستمر إن استطاعوا إليه سبيلاً، ويفتقر نظام الضمان الاجتماعي لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تشرف عليها الحكومة إلى أية خطط أو برامج قد تساعد المتقاعد على المحافظة على مستواه المعيشي بعد استكمال مهمته، وهذا ما ينتج عنه زيادة في معدلات الفقر بين المتقاعدين، ما جعل المتقاعدين في حالة قلق نفسي وعدم استقرار دائم لعدم توفير الأمان المادي لهم.

لذلك فإن على النقابات أن تتبنى الأدوات النضالية الفاعلة والمجرّبة في هذا الصراع الطبقي، وأن يدركوا ماهيّة وضرورة نظام الضمان الاجتماعي الذي يحمي هؤلاء العاملين الذين وصلوا إلى هذه المرحلة من العمر بعد استغلال قوة عملهم. وجل ما يطلبه المتقاعدون هو الحقوق الأساسية لكل إنسان في خريف عمره، وهي تأمين حياة كريمة من الغذاء الصحي والطبابة الضرورية وبعض من الترفيه عمّا قدموا وصنعوا من ثروة للمجتمع ولأصحاب العمل، فالمتقاعدون محرومون من جميع الخدمات الأساسية، ويعيشون في ظروف غير إنسانية.

الطبقة العاملة

عمال أمازون في ألمانيا ينظمون إضراباً للمطالبة بزيادة في الأجور

دخل حوالى 2500 عامل بأمازون في إضراب في ألمانيا يوم الثلاثاء الثاني من الشهر الجاري، الذي دعت إليه نقابة خدمات فيردى، للمطالبة بمنح العاملين زيادة بنسبة 3% على الأجور هذا العام، ثم زيادة بنسبة 1,7% العام المقبل، كما هو منصوص عليه في اتفاقية المفاوضة الجماعية، حيث ترفض إدارة الشركة الأمريكية تنفيذ هذ الاتفاقية المبرمة مع العمال ونقاباتهم. وبدأ التجمع للإضراب من صباح يوم الثلاثاء أمام مبنى الإدارة، ويؤثر هذا الإضراب على سبعة مستودعات ضخمة للخدمات اللوجستية في العديد من المناطق، حيث يتم إعداد الطرود قبل بدء التوزيع. وتوقعت النقابة أن الإضراب سيستمر حتى نهاية العام إذا لم تستجب الإدارة لمطالبهم.

كندا - عمال أدينجتون لينوكس في ناباني يضربون عن العمل

دخل عمال لينوكس وأدينجتون في ناباني في إضراب عام أواخر شهر تشرين الأول بعد انهيار المفاوضات حول اتفاق جماعي. هذا وكانت النقابة العمالية العامة قد دعت إليه، وقالت النقابة إنّ الإضراب تأخر لمدة 10 أيام، على أمل أن يقوم صاحب العمل بتقديم عرض أفضل. تطلب النقابة إقراراً بمزايا الصحة والسلامة المتفق عليها مسبقاً حيث إن صاحب العمل لم يبذل أي جهد لتحسين ظروف وشروط مستويات العمل، وقضايا الاحترام والأجور المنخفضة وقالت النقابة في بيان لها «أخبر الأعضاء صاحب العمل أن هذا يكفي، ويجب أن تنتهي سنوات العمل التي تفقر العمال، من أجل أجورهم ورفاهيتهم». وفقاً للنقابة، فإن الاتفاقية الجماعية الحالية قد انتهت منذ عام واحد.

كندا - إضراب العمال في نيو برونزويك بلين هيغز

دخل أكثر من 22 ألفاً من العاملين العموميين في نيو برونزويك بلين هيغز في إضراب يوم الأربعاء الماضي بعد أن توقفت المفاوضات الجماعية حول العقود عن طريق الوساطة فجأة الأسبوع الماضي مع النقابة تمثل 22000 عامل تمثل سائقي الحافلات المدرسية، وموظفي الدعم التعليمي، والعاملين في النقل والإصلاحيات ونظام الكلّية المجتمعية. وكانت القضية الرئيسية في المفاوضات هي الأجور والنقابة تسعى إلى زيادة بنسبة 12 في المئة على مدى أربع سنوات وتحسين تغطية المعاشات التقاعدية وتأمين التعويضات بأثر رجعي، بينما كان العرض الأخير للحكومة 8,5 في المئة على مدى خمس سنوات، وتأجيل قضية المعاشات التقاعدية، وقالت النقابة إنه يجب أن تظل جميع القضايا مطروحة على الطاولة.

الولايات المتحدة - إضراب العاملين في مشفى كابيل هنتنغتون.

يضرب عمال النقابات في وحدات الخدمة والصيانة في مستشفى كابيل هنتنغتون، ابتداءً من يوم الأربعاء الثالث من الشهر الجاري. حيث أعلن عن ذلك الاتحاد الدولي لموظفي الخدمة في وحدات الخدمة والصيانة ويبدأ الإضراب خارج المستشفى. حيث رفض عمال الرعاية الصحية في مستشفى كابيل هنتنغتون بأغلبية ساحقة العرض المقدم من الإدارة ومعاملتهم غير القانونية للعمال ومواصلة مضايقة أعضاء النقابات وتهديدهم، بعد أكثر من شهر من المفاوضات مع النقابة، بشأن الأجور المتدنية والمطالبة بالضمان الصحي، والصحة والسلامة المهنية، وبسبب معاملة العمال غير القانونية من قبل إدارة المشفى وقالت النقابة إن إدارة المشفى لا تفكر إلا بالأرباح غير آبهة بمصالح العاملين والمرضى.

نشوء الحركة العمّالية في العراق

تواصل جريدة «قاسيون» الإضاءة على تاريخ الحركات العمالية والنقابية في المنطقة العربية من أجل التعريف بالدور النضالي الذي قامت به الحركات العمّالية من أجل حقوقها الاقتصادية والديمقراطية وكذلك التعريف بدورها الوطني إلى جانب القوى الوطنية وشعوب المنطقة لطرد القوى الاستعمارية من أوطاننا هذا الدور المشرف والوطني جعل من الطبقة العاملة وحركاتها النقابية قوة سياسية واجتماعية لها وزنها المؤثر والفاعل في ميزان القوى المحلي والإقليمي الذي لابد أن تستعيده الطبقة العاملة مع التغيّر الجاري في ميزان القوى على النطاق الدولي.

■ محرر الشؤون العمالية

نشأت الفصائل الأولى للطبقة العاملة العراقية بعد تغلغل الرأسمال الأجنبي في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين.

وتوسعت هذه الطبقة بعد الحرب العالمية الأولى. إذ نشأت العديد من مؤسسات النقل والموانئ والسكك الحديدية وبناء الجسور والبنى التحتية ومختلف أنواع المؤسسات واكتشف النفط عام 1927. ورغم عدم وجود قوانين وتشريعات تحفظ حقوق العمال في ذلك الوقت، بدأ العمال العراقيون الخطوات الأولى لتأسيس الحركة النقابية. وتأسست أول نقابة للصنائع عام 1929 «نقابة حرفية».

المتنورين العراقيين

بتأثير انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917 وصعود الحركة العمالية في العالم، ارتفعت أصوات الطبقة العاملة العراقية ضد الجوع والحرمان والاستثمار الرأسمالي والاستعماري. وبدأت مجموعة من المتنورين العراقيين ينشرون الأفكار الاشتراكية مثل حسين الرحال ومصطفى علي وسليم فتاح ومحمود شوقي الأيوبي ومحمود أحمد السيد وعوني بكر صديقي وعبد الله جدوع، وغيرهم.

إضراب البصرة

شهدت مختلف المدن العراقية العديد من الإضرابات العمالية في العمارة عام 1917 والبصرة عام 1918، وكانت الكثير من التحركات ينقصها التنظيم والقيادة ووحدة الأهداف، لذلك فشل بعضها في الحصول على مطالب العمال أو جرى تشتيت قوتها المطلبية. وشهدت العشرينات تصاعداً في الإضرابات العمالية حيث كانت هذه الفترة مدرسة نضالية حقيقية للطبقة العاملة العراقية. إذ بادر عمال السكك الحديدية بافتتاح موجة الإضرابات عام 1927 وعمال شركة الكهرباء عام 1933 وغيرهم.

جريدة صوت العمال

تركت هذه الفترة آثارها على وعي الطبقة العاملة العراقية عموماً. وبدأ العمال يؤسسون المنظمات النقابية الأولى نتيجة الوعي بضرورة التنظيم والتوحيد في منظمات قوية قادرة على النضال والدفاع عن حقوق العمال.

بدأت هذه الخطوات مع العديد من المنظمات النقابية الأولى مثل جمعية أصحاب المصانع حيث كان أحد مسؤوليها ويدعى محمد القزاز على اتصال مع فؤاد الشمالي الذي يقود النقابات العمالية في سورية ولبنان. وقد أرسل الشمالي في العام 1929 المطبوعات العمالية إلى الجمعية لتوزيعها على العمال. وعندما أصدر الشمالي جريدة صوت العمال عام 1930 كان يرسل نسخاً إلى بغداد وأصبح كامل عباس سكرتير نقابة عمال الميكانيك موزعاً للجريدة في العراق. وشكل ظهور المجموعات الماركسية الأولى في البصرة عام 1927 وفي الناصرية عام 1928، ثم تأسيس لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار عام 1934 التي تحولت إلى الحزب الشيوعي عام 1935 دفعاً كبيراً للحركة العمالية العراقية.

بدأ العمال يؤسسون المنظمات النقابية الأولى نتيجة الوعي بضرورة التنظيم والتوحيد في منظمات قوية قادرة على النضال والدفاع عن حقوق العمال

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة بتأثير انتصار الاتحاد السوفييتي، ومن أبرز محطاتها إضراب عمال النفط الكبير في كركوك عام 1946 «إضراب كاورباغي» الذي كان محطة نوعية من حيث الوعي النضالي العمالي ودرجة التنظيم ونمو القوة. حيث كان العمال العراقيون محرومين من مختلف الخدمات حفاة عراة وبأجور يومية متدنية 30 – 50 فلساً لا تسد حاجاتهم اليومية بينما كان وضع العمال الأجانب يختلف، لذلك دعا العمال إلى الإضراب. تشكلت لجنة عليا متكونة من عدد من العمال يقودهم عمال شيوعيون «حنا دانيال وحكمان فارس». كما تشكلت لجان محلية لمساندة العمال المضربين في الورش والمعامل بعيداً عن أعين عملاء الشركة. وفي الأول من تموز دقت الصافرة في العاشرة صباحاً تعلن الاستراحة للوردية الثانية وكان ذلك إشارة للإضراب وسارت تظاهرة العمال الحاشدة. وتعرّض العمال بعد 12 يوماً إلى الهجوم على يد الشرطة التي أطلقت النار على العمال فسقط عشرات الضحايا بين العمال.

وكان من نتائج الإضراب بأنه وحد سكان مدينة كركوك التي طالما حاول الاستعمار الإنكليزي تفتيتهم على أساس قومي أو طائفي أو ديني. كما انتصر العمال ورفعت الأجور إلى 315 فلساً في اليوم. وخصصت وسائل النقل للعمال وحصل العمال على الوجبة الغذائية، وعلى صفيحة نفط أبيض كل شهر. وحددت ساعات العمل بـ 7 ساعات في اليوم بدلاً من 12 ساعة. وبدأت الشركة تبني المساكن العمالية وتعطي العمال بدل السكن. كما حدثت في هذه الفترة إضرابات عمال الميناء والسكك والنفط والنسيج في مناطق مختلفة.

وكانت مرحلة الخمسينات مهمة حيث الانتفاضات الشعبية المعادية للاستعمار والاقطاعية والإضرابات العمالية الكبيرة وتوسع الحركة النقابية. ففي عام 1953 أضرب عمال التبغ وعمال ميناء البصرة وعمال البرق والبريد والسكك الحديدية. كما أضرب عمال شركة نفط البصرة الذي ترأسته اللجنة المحلية للحزب الشيوعي حيث أرغمت الشركة إلى زيادة أجور العمال والموافقة على تأسيس نقابة للعمال. وشارك العمال في مختلف الهبات الشعبية ضد الاستعمار عام 1948 وعام 1956. وبعد ثورة 1958 جرى الاعتراف بحقوق العمال في التنظيم النقابي وتشكيل نقابتهم واتحادهم العام. فقد وعدت وزارة الشؤون الاجتماعية، بترخيص نقابات العمال عند انتهائها من صياغة قانون العمال الجديد والذي وصفه بأنه يشتمل على امتيازات كثيرة للعمال وتضمن جميع حقوقهم. وانطلقت النقابات العمالية نحو العلن والتشكل الرسمي وانعقد «المؤتمر التأسيسي» للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العراقية في العام 1959.

وبعد هذه الفترة بدأ الهبوط في الحركة العمالية العراقية بتأثير تراجع الحركة الثورية العالمية والأوضاع السياسية العامة في عراق الانقلابات.

بيانات استيراد الزيت تدحض ذرائع «حكومة رَفْع الأسعار»

قامت وزارة التجارة الداخلية و«حماية المستهلك» بتحديد سعر اللتر الواحد من زيت دوار الشمس عبر «البطاقة الذكية» بـ 7200 ليرة، وبعبوة واحدة فقط شهرياً للعائلة، كقرار ساري المفعول اعتباراً من السبت 6 تشرين الثاني 2021، لتنهال عليها انتقادات محقّة سواء من المواطنين أو الخبراء «حتى في الجرائد الرسمية» بأنّ هذا السعر أعلى بكثير من الأسعار العالمية، وفيه هامش ربح فاحش. نحاول في المادة التالية حساب معدّلات أرباح مستوردي «زيت القلي» النباتي، بطريقتين «أو سيناريوهين»، وفي ظلّ التكتّم الرسمي على بيانات الاستيراد إلى سورية، بحيث تكون كافية لحساب دقيق، لا يسعنا إلا اللجوء إلى المنشورات العالمية والتصريحات المتداولة، ومع ذلك فإنّ أكثر الحسابات تفاؤلاً، وأكثرها تشاؤماً، تشير إلى نسب أرباح لا يمكن وصفها سوى بأنها نهب مكتمل الأركان، حيث وجدنا بالطرق المختلفة أنّ معدل الربح لا يقل عن 100% وقد يصل إلى 746%!

يعادل سعر زيت دوار الشمس المطروح في صالات «السوريّة للتجارة» حوالي 2 دولار لليتر، في حين يباع الليتر في كثير من دول العالم، وغير «مدعوم»، بنحو دولار إلى دولار ونصف «أو ما يعادل 3500 ليرة إلى 5200 ليرة». فما بالك بأرباح السوق «غير الذكية» حيث لا يقل سعر العبوة المماثلة فيها عن 9500 ليرة، بل ووصلت أحياناً إلى 11 ألف ليرة «حوالي 3 دولارات»؟!

طريقة حساب أولى

لنحاول بدايةً حساب أرباح تجارة الزيت المستورد في سورية منطلقين من بعض الأرقام التي أدلى بها الخبير الاقتصادي عمار يوسف في تصريحه لصحيفة «الوطن» المحلية يوم الأحد 7 تشرين الثاني الجاري، حيث قال: إنّ «أقرب دولة منتجة للزيت النباتي من الممكن الاستيراد منها هي أوكرانيا»، وأن «سعر الطن المتري الواحد المستورد من أوكرانيا، والذي يعادل 1100 ليتر زيت، كان منذ ستة أشهر بحدود 450 دولاراً، وشحنه إلى سورية يقارب 280 دولاراً، أي: إن سعر الليتر الواحد عند وصوله إلى مرفأ اللاذقية بحدود 1250 ليرة من دون الضرائب الجمركية وغيرها من التكاليف الأخرى». وإذا تابعنا الحساب الذي بدأه هذا الخبير الاقتصادي، وأضفنا الضريبة الجمركية السورية على زيت دوار الشمس «المذكورة في موقع مركز التجارة العالمية ITC» ألا وهي 1,9% يصبح سعر الليتر الواحد بعد الجمركة 1274 ليرة.

وحتى لو افترضنا جدلاً أنّ كلفته واصلاً إلى منفذ البيع للمستهلك وصلت إلى 1300 ليرة مثلاً، سيبقى الربح فاحشاً: فحسب تسعيرة وزارة «حماية المستهلك» «7200 ل.س» التي تبلغ وفق هذا الحساب ما لا يقل عن خمس مرات ونصف من سعر التكلفة، يكون معدّل الربح المنتزع من جيب المواطن لا يقل عن 450%! أما تاجر السوق «غير الذكية» إذا باع الليتر بـ 9500 ليرة «يعني بأكثر من سبعة أضعاف التكلفة» فمعدّل ربحه لا يقل عن 630% وإذا باعه بـ 11 ألف ليرة فمعدل ربحه 746%!

الخلاصة هي أنّ 3210 ليرة سورية فقط هي التكلفة الوسطية لاستيراد الليتر الواحد من زيت القلي إلى سورية متضمناً الجمركة

طريقة حساب ثانية

قد يقول قائل: إنّ حسابنا أعلاه «مبالَغ بـه»، وذلـك مثـلاً لأنّـه يتجاهل بلدان المصادر الأخرى التي تمّ استيراد زيت دوار الشمس منها إلى سورية. ولكي نأخذ تنوّع مصادر استيراد هذه السلعة بعين الاعتبار، ربما تكون أفضل طريقة هي أنْ نأخذ سعر الاستيراد الوسطي المحسوب على أساس بيانات استيرادها التفصيلية الفعلية إلى سورية، والمنشورة على موقع «مركز التجارة العالمية»، حيث كانت أحدث معلومة مذكورة على موقع المركز المذكور، هي: أنّ السعر الوسطي لاستيراد هذه السلعة إلى سورية عام 2020 هو 990 دولاراً للطن المتري الواحد من هذا المنتوج الذي يحمل «كود العنوان»HS 1512 وفق «نظام التوصيف والتشفير المنسَّق للبضائع العالمية» «HS» والذي يعني تحديداً أيّ منتوج يطابق الوصف التالي «زيت بذور دوار الشمس أو بذور القرطم أو بذور القطن وأجزائها، سواء المكررة أو غير المعدلة كيميائياً».

وهكذا يمكننا إعادة الحساب كما يلي: كلفة استيراد اللتر الواحد من زيوت الأنواع المذكورة إلى سورية بالدولار– وقبل الجمركة– هي 990 دولار وبتقسيم 1100 لتر «حجم الطن المتري من الزيت» فينتج 0,9 دولار للتر الواحد، ثم نضيف عليه الضريبة الجمركية 1,9% فيصبح 0,9171 دولار/ لتر، وبالتالي الخلاصة هي أنّ 3210 ليرة سورية فقط هي التكلفة الوسطية لاستيراد الليتر الواحد من «زيت القلي» إلى سورية «متضمناً الجمركة».

وأيضاً حتى لو افترضنا جدلاً أنّ كلفته واصلاً إلى منفذ البيع للمستهلك وصلت إلى 3500 ليرة مثلاً «بالغنا بالرقم عمداً»، فسوف يبقى الربح فاحشاً وفق تسعيرة وزارة «حماية المستهلك» «7200 ل.س» التي لا تقل عن ضعف سعر هذه التكلفة، أي أنّ معدّل الربح المنتزع من جيب المواطن لا يقل عن 100%، أما تاجر السوق «غير الذكية» فإذا باع الليتر بـ 9500 ليرة «يعني بأكثر من 2,7 مرة من سعر التكلفة» فمعدّل ربحه لا يقل عن 171% وإذا باعه بـ 11 ألف ليرة فمعدل ربحه 214%!

مع هذه النسب الهائلة بربح سلعة غذائية مهمّة، وسط التجويع وباقي جوانب النهب التي يعاني منها الشعب السوري، لا يسعنا إلا أن نتذكّر تلك الملاحظة التي استشهد بها ماركس في كتابه «رأس المال»، والتي ما زالت صحيحة، حيث أكّد أنّ معدّل ربح 100% سيجعل رأس المال جاهزاً «للدوس على جميع القوانين البشرية» وأنّ معدّل ربح 300% سيجعله «لا يتورّع عن ارتكاب أية جريمة، أو مغامرة خطرة حتى لو أدت إلى الإطاحة برأسه»!

دليقان: على السوريين التفاهم لصد أي عدوان تركي محتمل

أجرت صحيفة روناهي يوم الإثنين 11/2 الماضي، لقاء مع أمين حزب الإرادة الشعبية وممثل منصة موسكو في اللجنة الدستورية المصغرة، مهند دليقان، حول احتمالات عدوان تركي جديد، ونشرت الصحيفة في عددها رقم 1024 جزءاً من اللقاء. فيما يلي تنشر قاسيون النص الكامل للإجابات التي تم إرسالها مكتوبة للصحيفة.

● **لم تتوقف تهديدات دولة الاحتلال التركي لشمال وشرق سورية يوماً، ولكن لماذا ازدادت في هذا التوقيت؟**

أعتقد أن هنالك عدة عوامل متداخلة تدفع السلطة التركية لرفع لهجة التهديد والوعيد، وكذلك رفع مستوى التجهيز الفعلي لاحتمال عدوان جديد، وبين تلك العوامل بالتأكيد: الصراع السياسي الداخلي، الذي كلّما ازداد حدةً سعت السلطات إلى رفع صوت ما تقدمه لجمهورها على أنه تهديدات خارجية.

● **ما هي العوائق التي تعترض قيام تركيا بهجوم جديد في شمال وشرق سورية؟**

بداية، لا ينبغي النوم على الأكاليل بعد مناورات الأمس، والافتراض بأنّ احتمالات العدوان قد أصبحت صفراً، مع أنها قد انخفضت. من جهة أخرى لا ينبغي الوثوق بالتطمينات الأمريكية، لأنه سبق للأمريكان أكثر من مرة أن خانوا من وثق بهم وتركوه لمصيره. العائق الأساسي الذي يمكن أن يعترض تركيا هو تفاهم السوريون فيما بينهم، بما في ذلك التحضر الفعلي لرد أي عدوان، وذلك بالتوازي مع تعميق التفاهم والتعاون مع الروس، بما لهم من تأثير على الأتراك، لتنفيذ اتفاقات سوتشي بما يصب في المصلحة الوطنية السورية.

● **كيف تقرؤون المناورات الأخيرة بين موسكو ودمشق في ريف تل تمر؟**

المناورات الأخيرة هي مؤشر إيجابي ينبغي توسيعه والبناء عليه باتجاه استعادة السيادة السورية، سيادة الشعب السوري تحديداً على كامل أرضه. وهذا لن يتم بشكل فعلي بالوسائل العسكرية البحتة، بل يتطلب الذهاب نحو التطبيق الكامل للقرار 2254.

● **كيف يمكن حل هذه المسألة من وجهة نظركم؟**

كما أسلفت، ما يمكن أن يعيق في هذه اللحظة عدواناً تركياً جديداً هو تعميق التفاهم بين السوريين فيما بينهم، وتعميق التعاون والتفاهم مع الروس في إطار استكمال تنفيذ اتفاقات سوتشي بما يصب في المصلحة الوطنية السورية. ولكن هذا كله يسمح فقط بإعاقة العدوان، أما الحل الشامل الذي يمنع العدوان نهائياً ويخرج الأتراك من الأراضي التي يحتلونها، فيمر حصراً عبر الحل السياسي الشامل.

● **كيف تنظرون إلى تواجد جبهة النصرة في إدلب، وبخاصة علاقاتها الوطيدة مع تركيا؟**

النصرة تنظيم إرهابي لا مستقبل له في سورية، ورغم أنّ هنالك علاقة واضحة بينه وبين السلطات التركية إلّا أننا نعتقد أنّ المراهن الأساسي عليه والداعم الأساسي له هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبذل كل ما تستطيعه من جهد وبشكل علني لمحاولة غسيل النصرة وتبييضها وسورنتها، بهدف إطالة أمد وجودها كي تبقى عامل تفجير داخلي من جهة، وكي تبقى مثيرةً للخلاف بين تركيا وروسيا، بحيث لا تتمكن أستانا من تجاوز هذه العقبة... ولكن هذا الأمر لن يطول، وسيتم إنهاء وجود النصرة بطريقة أو بأخرى، وعبر تفاهمات أستانا بالذات.

السلوك الأمريكي والغربي في مجمل منطقتنا وليس في سورية فقط والذي يسعى نحو حرب الجميع ضد الجميع هو عامل أساسي في تقريب الروس والأتراك بشكل أكبر

● **بحكم متابعتكم لواقع العلاقات التركية الروسية، هل هي علاقات مصالح آنية أم تتخطى ذلك؟**

العلاقات التركية الروسية تجاوزت منذ سنوات مرحلة المصالح الآنية، وباتت علاقة استراتيجية تنتمي إلى منظومة علاقات التوازن الدولي الجديد، والسلوك الأمريكي والغربي في مجمل منطقتنا، وليس في سورية فقط، والذي يسعى نحو حرب الجميع ضد الجميع، هو عامل أساسي في تقريب الروس والأتراك بشكل أكبر، وهذا السعي الأمريكي- الغربي لن يتوقف أو يتراجع، بل سيزداد بشكل مستمر خلال السنوات القادمة، ولذا لا يمكن أن نتوقع سوى أنّ تطوراً مستمراً- وإنْ عبر صعوبات عديدة- هو ما سيجري للعلاقة الروسية التركية الإيرانية.

إصابات مشتبهة بكورونا لأطفال تحت عمر الخامسة في سورية

قالت أحدث نشرة وبائية أسبوعية للإنذار المبكر والصادرة عن منظمة الصحة العالمية للأسبوع 39 من العام الجاري «بين 26 أيلول و2 تشرين الأول 2021» أن عدد الأطفال دون الخامسة المشتبه بإصابتهم بكوفيد-19 هو 39 طفلاً، والأشخاص وفق عمر الخامسة 7101 شخصاً مشتبهاً بإصابته.

وسجّلت محافظة حلب خلال الأسبوع المذكور حالات اشتباه بكوفيد بين أطفال أقل من 5 سنوات من العمر «11 حالة مشتبه بكوفيد-19 تحت الخامسة»، و874 حالة مشتبهة للأعمار فوق الخامسة. كما وكان لافتاً أن محافظة حمص صاحبة أعلى ارتفاع بنسبة الأطفال تحت الخامسة المشتبه بإصابتهم بهذا المرض في ذلك الأسبوع، حيث كان هناك اشتباه بإصابة 23 طفلاً تحت الخامسة مقابل الاشتباه بإصابة 164 شخصاً بعمر فوق الخامسة. أما باقي الحالات المشتبهة تحت الخامسة من العمر فتوزعت خلال ذلك الأسبوع على محافظات: ريف دمشق «طفلان»، وطفل واحد لكل من القنيطرة وحماة وطرطوس.

وأضاف التقرير: أنه تم الإبلاغ عن 92 حالة من أنواع العدوى التنفسية الحادة الشديدة «سواء بكوفيد أو بغيره من الفيروسات التنفسية، مثل: الإنفلونزا» وتم الإبلاغ عن معظم الحالات من محافظتي الرقة «30» الحسكة «23»، وتوزعت باقي الحالات على محافظات حماة «13» وحلب «13» وطرطوس «12» والسويداء «1». وتربع على عرش أسباب الأمراض بين جميع الفئات العمرية مرض الإنفلونزا مع تسجيل 13562 حالة «شكلت 44% من كل حالات المرض المسجلة خلال ذلك الأسبوع» تليها مباشرة حالات الاشتباه بكوفيد-19 حيث سجل في سورية 7140 حالة مشتبه في ذلك الأسبوع «ما يشكل 1723% من جميع حالات الأمراض المتنوعة في البلاد». وهذا يعني بأنّ معدّل الإصابات المشتبهة بكوفيد-19 يومياً ووسطياً عبر كل سورية هو أكثر من 1000 يومياً، وما يتم توثيقه عبر فحوص الـ PCR وإصداره رسمياً هو غالباً أقل من الإصابات الحقيقية.

يجدر بالذكر، بأن هناك أمراضاً أخرى ما زالت تنتشر في سورية، وربما لا تأخذ حقها بالإضاءة عليها في ظل وجود وباء كوفيد-19، فعلى سبيل المثال: ذكر تقرير منظمة الصحة العالمية المذكور نفسه، أنه تم تسجيل 881 إصابة بداء الليشمانيا «حبة حلب» وتركزت في حلب «397 حالة» والحسكة «313 حالة» وحماة «59 حالة».

هل يمكن جعل الرز «المسوّس» مطابقاً للمواصفات السورية؟

ربما لم يبقَ سوريّ لم يسمع بقضية غزو جحافل من حشرات السوس لكميات من الرز «المدعوم» في مخازن وصالات المؤسسة السورية للتجارة، وكيف أن هذه الخسارة التي لا نعلم حتى الآن أرقامها بالضبط، لعدم توضيح ذلك من الحكومة حتى الآن، كانت تحديداً إحدى ضحايا «الذكاء» الاصطناعي الحكومي الذي فضّل إطعام الرز للحشرات بدلاً من المواطنين، وتأخر كثيراً حتى بأبسط حلّ بديهي بفصل رسائل الرز عن السكر، والذي لم يطبق إلا بعد أن كان «اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب»، وانتقلت الوزارة إلى الخطة «ب»: دعوة المواطنين لاستبدال الرز من الصالة التي اشتروه منها، والوعد بـ «تعقيم» الرز المسوس «بالطريقة الصحية السليمة». نحاول فيما يلي الإجابة عن سؤال: هل يمكن معالجة الرز بعد تسوسه بحيث يعود صالحاً للاستهلاك البشري وفق المواصفات القياسية السورية؟

مواصفات قياسية «سرّية»؟

لا بدّ في البداية من الإشارة إلى المشكلة التالية التي لاحظناها أثناء السعي للبحث عن جواب علميّ للسؤال المطروح في المقدّمة: ألا وهي أنّ أحدث إصدار من المواصفات القياسية السورية على الموقع الرسمي لهيئة المواصفات والمقاييس السورية، كانت من «الشفافية» بمكان بحيث يمنع الحصول عليها مجاناً أو بسهولة، فعلى زائر الموقع الاشتراك وتقديم معلوماته الشخصية و«الغرض» الذي من أجله سوف يستخدم معلومات المواصفات، وكأن معرفة هذه المواصفات القياسية أمر «سرّي» وليس حقاً بديهياً أن يعرفها بسهولة أيّ مواطن، أو مستهلك يريد حماية نفسه وعائلته من بضائع قد تكون في السوق غير مطابقة للمواصفات، أو بحالة الغذاء قد تكون «غير صالحة للاستهلاك البشري»!

المواصفة السورية لصلاحية الرز للاستهلاك البشري

تقول وثيقة المواصفة القياسية السورية رقم 319 لعام 1995 الصادرة عن الهيئة وموضوعها «الرز» – التعديل الثالث– بأنّ هذه المواصفة «تحدد الشروط العامة الواجب توافرها في أنواع الرز المعدّ للاستهلاك البشري، وهي تنطبق على أنواع الرز المقشور– الرز الأبيض بأنواعه والرز المغلي/ المسبق غليه».

وتحت البند 3/3 «الشروط العامة للرز الأبيض» الفقرة 8 يرد ما يلي:

«يجب أن تتخذ كافة الإجراءات المناسبة على إرساليات الرز بما في ذلك عمليات التعقيم، بحيث يكون الرز قبل إدخاله ووضعه في الاستهلاك: خالياً من الحشرات الحيّة والأكاروس أو أحد أطوارها». ونوضح للقارئ هنا، بأن ذلك يشمل حشرة السوس بالطبع **weevil** أما الأكاروس **Acari** فهي القرّاديّات من مفصليات الأرجل من طائفة العنكبوتيات وشعبة كلّابيات القرون.

ثم تتابع المواصفة شروطها، بأن يكون الرز «خالياً من الحشرات الميتة وأجزائها في الرز من الصنف الأول» و«ألّا يزيد عدد الحشرات الميتة على 30 حشرة أو أكاروس أو أحد أطوارها في 100 كغ في باقي الأصناف» وشدّدت المواصفة على أنه «تُرفَض إرساليات الرز إذا زاد عدد الحشرات الميتة على 30 حشرة ميتة أو أجزائها في 100 كغ». وتضيف الوثيقة الملاحظة التالية: «عند حساب نسبة الحشرات الميتة يعتبر أكثر من نصف الحشرة أو كل جزأين أساسيّين من الحشرة، مثلاً: رأس وصدر، حشرةً ميتة واحدة».

هناك سوابق في 2011 لصفقة استيراد رز كان ملوثاً بالحشرات منذ لحظة دخوله إلى البلاد

هل يمكن معالجة الرز «المدعوم» بالسوس ليطابق المواصفة؟

قام كثير من المواطنين بتوثيق أعداد حشرة السوس الحي التي تسرح وتمرح في أكياس رز اشتروها من صالات السورية للتجارة، وانتشرت صور وفيديوهات لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي يظهر منها بوضوح أنها قد تصل أحياناً إلى 30 حشرة سوس حيّة في الكيلو الواحد، مما يجعل من الصعب التصور بأنه حتى لو تمت إبادتها بطريقة ما، أن تصبح كميات الرز المصابة هذه مطابقة لشروط الاستهلاك البشري المنصوص عليها بالمواصفة القياسية السورية المذكورة أعلاه، وألّا تتجاوز الحشرات المقتولة 30 حشرة ميتة في كل 100 كغ، كما تشترط المواصفة!

هاجس إضافي: سمّية المبيدات

المتداول في الإعلام العربي والعالمي حول حالات تسوس الحبوب المخزونة ومنها: الرز، أنه من بين طرق معالجتها الكيميائية استخدام مبيد فوسفيد الألمنيوم، ولكن المشكلة أنه مادة سامة أيضاً للبشر، وبالفعل حدثت في إحدى المرات حالات تسمم ووفيات بسبب استخدامها من فلاحين مصريين لإبعاد الحشرات عن مخزونات القمح لديهم، وغالباً بسبب استعمال خاطئ. ولكن السؤال المشروع لأي مواطن هنا: هل يمكن الوثوق بأن تلتزم الجهات الرسمية المعنية بالقواعد العلمية والصحية السليمة للمعالجة حتى لو أرادت «إعادة تدوير» الرز المسوّس لإطعامنا إياه؟

سوابق وثّقتها قاسيون عن فساد باستيراد الرز

طول التخزين داخل سورية ليس بالضرورة أن يكون هو السبب الوحيد أو الأكيد لوجود السوس في الرز، حيث هناك سوابق اشتباه عالية بأنّ هناك صفقات فساد باستيراد الرز قد تم تمريرها. فعلى سبيل المثال: نشرت «قاسيون» بتاريخ 28 تشرين الأول 2011 تحت عنوان «كتاب اللجنة النقابية فضح صفقة الرز الفاسد» عن الكتاب رقم 23– ص. ل بتاريخ 2011/8/18 الذي وجّهته آنذاك اللجنة النقابية للعاملين في فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية في اللاذقية بخصوص الباخرة «سي بي كونفيدنس» والتي تم على متنها استيراد رز إلى سورية كان يحوي على «العفن والحشرات الحية» حتى منذ بداية تفريغ حمولة السيارات، وليس بعد تخزينه داخل سورية، كما ورد في مقال «قاسيون» آنذاك وفق «شكاوى فروع الاستهلاكية في المحافظات بوجود عيب بالمادة «صدأ»» وكذلك «بقايا لآثار مواد التعقيم فوسفيد الألمنيوم» وبقايا المعقم ما زالت على شوالات الرز لتلك الشحنة المستوردَة عبر صفقة فساد مشؤومة.

فهل «السوس» الحقيقي هذه المرة أيضاً بعد عشر سنوات من تلك الحادثة هو أيضاً «سوس» فساد أكثر منه «سوس» تخزين؟ وماذا يضمن للمواطنين بالتالي بظل استشراء الفساد، أنه حتى لو استخدمت الوزارة مواد كيميائية ومبيدات معينة لمعالجة الرز المسوس، ألّا يصبح ذلك هروباً من تحت «دلف» تسويس رزّ المستهلك إلى تحت «مزراب» تسميم المستهلك؟

الغاز المنزلي والصناعي.. ومليارات النهب والفساد

لم ولن تنكفئ السوق السوداء على أسطوانات الغاز المنزلي والصناعي على ما يبدو، كما كان متوقعاً على إثر قرار زيادة سعرها رسمياً الذي صدر مؤخراً، بل على العكس فقد زاد نشاطها، وارتفعت معدلات استغلالها للمواطنين المضطرين للمادة، بسبب تأخر رسائل الاستلام التي زادت عن 90 يوماً، حيث تجاوز سعر الأسطوانة في السوق السوداء للغاز المنزلي مبلغ 120 الف ليرة، مع سقف مفتوح للاستغلال مرتبط بدرجة الحاجة.

■ عاصي اسماعيل

وقد أغلق وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بوابات الأمل باختصار مدة استلام أسطوانات الغاز المنزلي بعد أن صدر قرار رفع سعرها الأخير، حيث قال عبر مؤتمر صحفي بتاريخ 2021/11/3 ما يلي: «إن قرار رفع سعر الغاز الذي صدر مؤخراً لن يسرّع عملية التوزيع للمواطنين».

ليس ذلك فقط بل عقب الوزير قائلاً: «لقد كنت بانتظار دوري من الغاز لأكثر من 100 يوم حتى حصلت على جرة غاز واحدة».

أي إن مدة الـ100 يوم انتظاراً للاستبدال أصبحت معياراً لمدة التسليم، بحسب الوزير، ما يعني أن درجة استغلال الحاجة في السوق السوداء ستزداد بدلاً من أن تنخفض!

الضبط الرسمي غير كافٍ!

لم يعد خافياً أن أحد المصادر الرئيسية لتزويد السوق السوداء بالمادة هي شركة محروقات، وهو ما تمت الإشارة إليه مراراً وتكراراً عبر الكثير من موادنا في أعداد سابقة لقاسيون، بأن المسؤول الرئيسي والمباشر عن تزويد السوق السوداء بالمادة هي شركة محروقات نفسها باعتبارها المنتج والمسوق والموزع الحصري لها، بالإضافة طبعاً لدور الموزعين والمعتمدين من قبلها، ولم لا طالما أن الاتجار بالمادة عبر السوق السوداء يحقق أرباحاً خيالية، استغلالاً وفساداً، بحيث يبدو معها ألّا نفع لأدوات الرقابة والمتابعة التي تتخذ الطابع الرسمي، من خلال الضبوط المنظمة بحق المخالفين!

فقد سبق لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن كتب على صفحته الرسمية بتاريخ 2021/10/13 ما يلي: «في حملة البحث عن مصادر السوق السوداء في الغاز، تَوجهت دورياتنا إلى معمل تعبئة الغاز في عدرا... فوجدت نقصاً مقداره 4% في وزن أسطوانات الغاز... ويتمّ تنظيم الضبوط القانونيّة بحق المسؤولين عن هذا الموضوع وإحالتهم إلى القضاء بناءً على المرسوم 8».

وبتاريخ 2021/11/6 تم الإعلان عبر الصفحة الرسمية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بما يلي: «ضبط عناصر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق معمل عدرا لتعبئة الغاز بمخالفة تعبئة أسطوانات غاز منزلي بوزن مخالف للوزن النظامي، وأكدت المديرية أن التعامل مع المخالفين يتم وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2021».

ما يعني أن عملية الضبط الأولى التي أعلن عنها، وقام بها، الوزير لم تكن كافية للحد من آليات النهب والفساد القائمة في معمل عدرا لتعبئة الغاز، برغم المخالفة والعقوبة «الرادعة» المفروضة بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2021، بدليل عملية الضبط لنفس المخالفة للمرة الثانية بنفس المكان، أي استمرار المخالفة، النهب عملياً، فلماذا؟!

الأرقام الفلكية المغرية

نسبة نقص الوزن التي أعلن عنها الوزير كمخالفة بواقع 4%، والتي تم ضبطها والإعلان عنها من قبله، قد تبدو ضئيلة بنظر البعض، وقد لا يلحظها المواطن أثناء عملية استلامه للأسطوانة الموعودة بعد طول انتظار، فهي تقدر بـ400غ من كل اسطوانة معبئة بكمية 10كغ، حسب ما هو مفترض كوزن نظامي لكل أسطوانة غاز منزلية، لكن بواقع القيمة المنهوبة المحصلة منها بالمجمل على حساب المواطنين عبر السوق السوداء تصبح كبيرة جداً، بل خيالية!

فالطاقة الإنتاجية لمعمل تعبئة غاز عدرا تبلغ 60 ألف أسطوانة يومياً، بحسب بعض التصريحات الرسمية، ونسبة الـ4% منها، على ضآلتها، تصل إلى 2400 أسطوانة يومياً، وبحال تم بيع كل منها بمبلغ 100 ألف ليرة بالحد الأدنى عبر شبكات السوق السوداء وفقاً للسعر الرائج الوسطي حالياً، فإن المبلغ المحصل نهباً وفساداً يبلغ 240 مليون ليرة يومياً، وشهرياً يبلغ 7 مليارات و200 مليون ليرة، وسنوياً يصل هذا المبلغ الى أكثر من 86 مليار ليرة سورية.

المبلغ الكبير أعلاه مستند الى حسابات النسبة «المحدودة» التي صرح بها الوزير، ومن معمل واحد من معامل التعبئة التابعة لشركة محروقات طبعاً!

فكيف على مستوى بقية معامل التعبئة؟

وكيف على مستوى حصة النهب من قبل الموزعين والمعتمدين؟

وكيف على مستوى بقية حلقات إنتاج أو استيراد الغاز قبل الوصول لمرحلة التعبئة والتوزيع؟

فهل يمكن اعتبار هذا المبلغ «اليومي أو السنوي» ضئيلاً؟

وهل تكفي عمليات الضبط الرسمية للمخالفات بنقص الوزن للحد من نشاط السوق السوداء على المادة، وفقاً للأرقام الفلكية أعلاه؟

وما هي الذمم التي يمكن شراؤها فساداً عبر مثل هذه المبالغ المرقومة من أجل استمرار بوابة النهب الكبيرة تلك؟

ذرائع تخفيض الدعم المتتالي تتحول بالنتيجة إلى مبررات لزيادة الأسعار والاستغلال في الأسواق يضاف إليها كل ذرائع ومبررات رفع الأسعار الاستغلالية الأخرى

رفع السعر الرسمي مهمازاً للسوداء

واقع الحال يقول إنه مع كل رفع سعري رسمي للسلع والمواد، الأساسية وغير الأساسية، «المدعومة» وغير «المدعومة»، تزداد أنشطة السوق السوداء عليها، بل يصبح الرفع السعري الرسمي مبرراً لزيادة معدلات الاستغلال من خلال رفع الأسعار في هذه السوق أيضاً، والأمثلة على ذلك أصبحت أكثر من أن تعد.

فالتسعيرة الرسمية أصبحت مهمازاً ومبرراً لزيادة استغلال الحاجات في السوق السوداء والبيضاء على حد سواء «إن كانت هناك سوقاً بيضاء».

وذرائع تخفيض الدعم المتتالي تتحول بالنتيجة إلى مبررات لزيادة الأسعار والاستغلال في الأسواق، يضاف إليها كل ذرائع ومبررات رفع الأسعار الاستغلالية الأخرى، وخاصة الحصار والعقوبات والدولار، وغيرها الكثير.

سد الحاجات هو المعيار

السبب الرئيسي لزيادة نشاط واستغلال السوق السوداء ليس الفارق السعري المتمثل بـ«الدعم»، كما يطيب للبعض «الرسميين وغير الرسميين» أن يروج، سواء بغاية تبرير سياسات تخفيض الدعم المتتالي وصولاً إلى إنهائه، أو بغاية التعمية على آليات النهب والفساد الكبير باسم الدعم وبذريعته عملياً، بل في عدم تناسب الكميات المخصصة من المواد والسلع المدعومة مع الحاجات الفعلية لها، سواء للمواطنين أو للقطاعات المستهدفة.

فمع استمرار الفجوة بين الكميات المحدودة المخصصة رسمياً للمواد «المدعومة»، وبين الحاجات الفعلية لها، وبغض النظر عن سعرها، ستستمر مستويات الاستغلال بالتزايد عبر السوق السوداء وغيرها، والتي تقوم بسد النقص في هذه الفجوة بشكل نسبي من الناحية العملية عبر أدواتها وآلياتها.

ولا ينفع الحديث الرسمي مثلاً عن أن تكلفة أسطوانة الغاز المنزلي على الدولة يصل إلى 30 ألف ليرة، بغض النظر عن دقة هذا الرقم،

بينما يبلغ سعرها «المدعوم» 10700 ليرة، كنوع من المزاودة على المواطنين، في ظل الاضطرار لشرائها من السوق السوداء بسعر 120 ألف ليرة، بسبب زيادة مدة الاستلام وصولاً إلى 100 يوم!

فزيادة مدة الاستلام لأسطوانة الغاز من الناحية العملية هي من تدفع المواطن إلى احضان المستغلين في السوق السوداء رغماً عنه، وليس أي سبب آخر، لتأتي قرارات رفع السعر المتتالية، أي المزيد من تخفيض الدعم على المادة، مبرراً إضافياً لمزيد من الاستغلال لحاجات المواطنين.

الأسئلة المشروعة والمعركة الشرسة

أسئلة كثيرة ومشروعة يمكن طرحها على مثال من أمثلة نشاط السوق السوداء، لسلعة استهلاكية هامة واحدة فقط لا غير تتمثل بالغاز المنزلي والصناعي «المدعوم»، وخاصة مع أرقام النهب الكبيرة المبينة أعلاه، والتي تحصدها هذه السوق نهباً من جيوب المحتاجين، بالإضافة طبعاً إلى حصص النهب والفساد الكثيرة الأخرى، فكيف الحال مع بقية السلع الضرورية التي تنشط السوق السوداء بها نهباً وفساداً على حساب حاجات المواطنين، ومن جيوبهم، وعلى حساب معيشتهم، كما على حساب ما يسمى «دعم»، مع كل التطبيل والتزمير الرسمي باسمه!؟

فكل المواد الأساسية «المدعومة» بات لها سوقها السوداء التي تنشط لتسد الفجوة بين الكميات المخصصة للمواطن، أو للقطاعات المستهدفة، وبين الحاجات الفعلية منها، «الخبز- السكر- الرز- الغاز المنزلي والصناعي- مازوت التدفئة- المازوت الصناعي والزراعي- البنزين..»، بل وبعض السلع غير المدعومة أيضاً، «الدخان» مثالاً، التي تنشط بها السوق السوداء وتحتكرها أيضاً!

ولكم أن تتخيلوا، وتحسبوا، حجم المبالغ المليارية المنهوبة فساداً، يومياً وشهرياً وسنوياً، من مجمل نشاط شبكات السوق السوداء التي تعمل بعمق الكثير من المواد والسلع، استغلالاً لحاجات المواطنين والقطاعات الإنتاجية «الزراعية والصناعية والحرفية»، بل والخدمية كذلك الأمر، ولعل الأهم لكم أن تتخيلوا حجم وشراسة المعركة مع كبار التجار والفاسدين المتحكمين بمجمل العمليات الاقتصادية والمالية في البلاد بما يحقق استمرار مصالحهم، على حساب مصالح المواطنين ومن جيوبهم، كما على حساب الخزينة العامة للدولة والاقتصاد الوطني ككل!

الحلول الخلبية

على ما يبدو ألّا حلول عملية، لا ذكية ولا غير ذكية، لمعضلة السوق السوداء، ولكافة عوامل النهب والاستغلال المستفحلة والمتزايدة عموماً في البلاد، والتي وصلت لدرجة التوحش بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إلّا من خلال تأمين الحاجات الفعلية للمواطنين من المواد الأساسية وغيرها، شريطة تناسبها وتوافقها سعراً مع القدرة الشرائية لهم، كي يكون «الدعم» حقيقياً وليس خلبياً، يتضمن ذلك طبعاً إعادة الاعتبار للإنتاج «الزراعي والصناعي والحرفي و..» بما يؤمن جزءاً هاماً من الاحتياجات المحلية، مع عدم تغييب الدور الرسمي لأجهزة الرقابة والمتابعة والمحاسبة، شريطة جديته، بالتوازي مع فسح المجال للرقابة الشعبية الحقيقية على عمليات توزيع وبيع هذه المواد والسلع، كما على عمليات الدعم ونسب توزيعها، على المواطنين والقطاعات المختلفة، فكل ما عدا ذلك من إجراءات ما هي إلا ذرّ للرماد في العيون، كي تستمر حلقات النهب والفساد بالاستمرار، وهو ما جرى ويجري حتى الآن!

وبكل اختصار لا يمكن لذلك أن يتم إلّا من خلال تغيير جملة السياسات القائمة والمعتمدة، وعلى كافة المستويات، المحابية عملياً لمصالح القلة من كبار الناهبين والفاسدين على حساب مصالح الغالبية المفقرة، وخاصة على مستوى توزيع الثروة وإعادة توزيعها، بما يضمن بدايةً وقف مسارب النهب والفساد، المصدر الأكبر والرئيسي لتراكم الثروة عند القلة الناهبة والمترفة، ومصدر قوتها واستقوائها عملياً، والمعركة مع هؤلاء شرسة لا شك!

الفقراء غير مستهدفين.. فقط جيوبهم!

تم تثبيت التوجهات الحكومية بخصوص زيادة أسعار الطاقة الكهربائية، بعد أن رشح عبر وسائل الإعلام مطلع الأسبوع الماضي مضمون تفاصيل الخطة المزمع تطبيقها على هذا المستوى، وما تبعها من تغطية إعلامية.

■ عادل ابراهيم

فقد صرح معاون وزير الكهرباء بتاريخ 2021/10/28 عبر إذاعة المدينة اف ام «أن هناك دراسة لتعديل تعرفة الكهرباء»، وقد أكد: أن «التعديل لا يشمل الشريحة الفقيرة من المواطنين، بل يستهدف بشكل أساسي الصناعيين والمواطنين ذوي الاستهلاك العالي للكهرباء، والذين يزيد استهلاكهم عن 1500 كيلو واط ساعي في الدورة الواحدة».

فهل التعديل «لا يشمل الشريحة الفقيرة» فعلاً، أم إنها عبارة جوفاء؟

مسيرة تخفيض الدعم المستمرة

خطة رفع تعرفة الطاقة الكهربائية لم تكن مستغربة بالنسبة للمواطنين، فجميع المؤشرات تقول: إن الحكومة ماضية في سياسات تخفيض الدعم عن السلع والخدمات، حيث شملت حتى الآن «الخبز- الغاز المنزلي والصناعي- الرز- السكر- المازوت الصناعي- الأعلاف- البنزين...» والطاقة الكهربائية لن تكون استثناءً في ذلك، وما خفي أعظم من كل بد، طالما أن الحكومة مستمرة بهذه السياسات التي تضرب عرض الحائط بمصالح عموم المواطنين، بل وبمصالح الوطن أيضاً.

فكل تخفيض للدعم، عن أية سلعة او خدمة، وخاصة المشتقات النفطية وحوامل الطاقة، تزيد من التردي المعيشي لعموم المواطنين المفقرين، وترفع من كلف الإنتاج، أي مزيد من التدهور والغرق بالكارثة المعيشية والخدمية، وهو ما جرى ويجري حتى الآن.

العبارات الجوفاء

أما الحديث عن الطاقات المتجددة وتشجيعها، أو الحديث عن عدم استهداف الفقراء من خلال الرفع السعري القادم على الطاقة الكهربائية، فهو ليس إلا عبارات جوفاء، بحسب ما صرح به بعض المواطنين.

فالجميع يعلم، أن فاتورة الرفع السعري القادمة على الطاقة الكهربائية لن تجبى إلا من جيوب الفقراء في نهاية المطاف، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال تعرفة الشرائح الخاصة بحجم الاستهلاك المتدني، أو بشكل غير مباشر من خلال زيادة التعرفة على الصناعيين، المرتبطة بشرائح الاستهلاك ذات الحجم المرتفع، وغيرهم من شرائح المستهلكين الكبار للطاقة الكهربائية، بذريعة التوجه نحو الطاقات المتجددة لتخفيف أعباء تأمين الكهرباء.

والأسوأ المتعارف عليه، هو أن رفع تعرفة الطاقة الكهربائية القادم سيكون مهمازاً لسلسلة رفع سعري على السلع والخدمات لن تكون لها نهاية، حيث تتم إضافة تكاليف استجرار الطاقة على تكاليف الإنتاج والخدمة، وبالتالي سيتم تحصيلها من جيوب المستهلكين بالنتيجة، كحال بقية مستلزمات الإنتاج التي ترتفع أسعارها بين الحين والآخر، ويتم تحصيلها من الجيوب بالنهاية.

رفع تعرفة الطاقة الكهربائية القادم سيكون مهمازاً لسلسلة رفع سعري على السلع والخدمات لن تكون لها نهاية

لا خبز ولا بطاطا!

تحت عنوان «تكاليف المعيشة في سورية تزداد» منشوف العمل الحكومي الحقيقي القائم على تلبية كل احتياجات المواطن المسحوق بفضلهم وفضل قراراتون الترللي....

■ دارين السكري

بما إنو الإعلام غير موثوق ع قولة البعض من الفريق الحكومي عم يشتغل بأقصى ما عندو كرمال شوارب المواطن... العنوان يلي فوق كلو فبركة- إعلامية- كاذبة... شنو الفريق الحكومي وكل العاملين تحت ايديهون عم يبذلوا كل جوهدن ليورجوا للعالم إنهن فهمانين معنى «العمل الحكومي» ع أصولوا.. لهيك دايماً صاروا السوريين يتوقعوا من الرسميين.. أو بالأحرى ينتظروا الأسوأ.... وبظن أسوأ من هيك ما عاد في...

من زمان.. أيام ما كان في تلت فئات من الناس ويلي هنن الفقيرة والمتوسطة والغنية.. يلي ممكن تكون من عَرَق جبين وتعب حقيقي للفقيرة والمتوسطة طبعاً.. أو متل أغنياء اليوم من ورا النهب والسرقة عينك كنت عينك.. كان دايماً في شي مخصص لكل فئة من هل الفئات التلاتة ابتداءً من الأكل وانتهاءً بمنطقة السكن...

الفقرا من أيام زمان ولهلأ بيسكنوا ضمن أحياء بمناطق عشوائية وبياكلوا ع قدون... ومن زمان كانت أكلة الفقرا خبز وبطاطا...

يعني كانت البطاطا هية الأساسية ع موائدون متل ما اللحمة أساسية ع موائد الأغنيا...

ونفس القصة تبع اللحمة... بيصير من البطاطا أكلات أشكال وألوان متلا متل اللحمة... تفنين بيتفننوا فيها الفقراء الله وكيلكم...

المهم.. بما إنو اليوم فئة كبيرة من الشعب أي ما يعادل 90% يلي بعدون بسورية يعتبروا فقراء.. والأصح نقول مسحوقين بسبب أنهن عايشين تحت خط الفقر بكتير... تحت الرعاية الحكومية الموقرة.. صاروا يشتهوا يشبعوا الخبز...

ولك إي إي... صاروا بيتمنوا يشبعوا الخبز بعد ما خصصتلون الحكومة عدد أرغفة معين لكل فرد باليوم الواحد...

يعني الفقير ما عاد فيو يمثل الفقر تبع أيام زمان ويروح ويجي يسكت ولادوا بسندويشة لبنة!!!

لكل فرد حصة مخصصة من الخبز... واللبنة العادية حق الكيلو الواحد منها بـ 7000 ليرة... ولك حتى طبخة الغدا «بطاطا وكزبرة وتوم» أكلة الفقرا تبع أيام زمان تحولت اليوم لأكلة خواجات بعد ما صار كيلو البطاطا بـ 3500 ليرة.. «علماً إنو عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق قال: سعر كيلو البطاطا المالحة بالجملة بسوق الهال يقارب الـ 1600 ليرة».. وجرزة الكزبرة بـ 300 ليرة وبدها توم بحدود الـ 500 ليرة.. وما ننسى البطاطا بدها قلي.. وقنينة زيت القلي بين الـ 9000 والـ 11000 ليرة.. حسب الماركة يا بعدي.. وبدها ليمون والكيلو تبع هات ايدك ولحقني بـ 500 ليرة.. لا وفوقها ما بتتاكل إلا بالخبز... متخيلين قديش اليوم بتكلف هل الأكلة الارستقراطية؟

وهيك منشوف العمل الحكومي الرائع يلي عم يعملوه كرمال يكذبوا العنوان السائد بين العالم كلو «تكاليف المعيشة في سورية تزداد»!!!

فعلياً هي ما عم تزداد... هي عم تضخم تضخم لأخدت حجم أكبر من حجم قدرة تحمل عقل وصبر المواطن...

ولهيك تحول الشعب لشعب مسحوق وانقسمت فئات الشعب لقسمين، الأول: اسمو الفئة المسحوقة، وبيمثل حوالي 90%، والقسم التاني هو: الفئة الناهبة- المسيطرة- الحرامية- الحيتان- تجار الأزمات كل هالمسميات ع فئة وحدة بتمثل 10% ويلي هية فعلياً محتكرة ومسيطرة ع البلد كلو.. ويلي ديماً بتراهن ع صبر هالـ 90% من المسحوقين...

زبدة الحكي... «عزيزي المسحوق وحياة شواربك ع الغالي ما رح نخليك تشوف لا الخبز ولا البطاطا وانطور علينا شوي لنخليك تشتهي تستنشق الأكسجين يلي عم تتنفسوا...»

بتحس هي الرسالة يلي الحكومة عم توصلها للمواطن عن طريق العمل الحكومي يلي عم تقوم فيه.. والقادم أسوأ بحسب كل التصريحات تبعون...

بس يا ترى، شوفي بعد أسوأ من هيك رهانات مو محسوبة النتائج!؟

خبر عام وتعليق هام

الخبر يقول: «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تخصص ليتراً واحداً من زيت دوار الشمس بسعر 7200 ليرة لكل عائلة شهرياً، بموجب البطاقة الذكية، ابتداءً من تاريخ 6 تشرين الثاني».

التعليق: هيك بيكونوا أنقذوا الشعب من الفقر عنجد بعد ما خصصولون نقطتين زيت كل يوم.. اوعا تتبعزق عزيزي المواطن وتستخدم تلت نقط من الزيت يومياً!! ولك يا ريتا كانت مجاناً بعد كل هل البهرجة...

الخبر يقول: «كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه ببداية الأسبوع الجاري، أي بتاريخ 6 الشهر ستكون هناك دورة جديدة لتوزيع السكر والرز المدعومين وبكميات كافية، بعدما يكون انتهى توزيع الدورة السابقة للجميع، ومسألة ارتفاع الأسعار هي لعبة التجار».

التعليق: على أساس التجار عم تلعب لحالا ومن راسا وأنتو مالكون سلطة عليهون ولا عم تدعموهن!! بكل الأحوال كتير من العيل ما حصلت ع مخصصاتها، أو عم يتم تقليص مخصصاتها بما إنو الكميات كافية للجميع..

الخبر يقول: «أكد رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها، أنه من المفترض صدور نشرة أسعار جديدة خلال أيام، متوقعاً أن يُسعّر فيها كيلو اللبن الرائب «علبة من دون غطاء» بـ1200ليرة، وكيلو اللبن المصفى بـ 7500 ليرة، وكيلو الجبنة البلدية 10 آلاف ليرة».

التعليق: شكلو رئيس الجمعية ما بيفوت اللبنة والجبنة ع بيتو لحتى ما بيعرف أنو سعرها طاحش عن هالنشرة بكتير... بس يا ترى برأيو هالأسعار بتتناسب مع الأجور يلي بياخدها المواطن؟

الخبر يقول: «قال عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه في دمشق: إن أمطار الأسبوع الماضي أثرت على أسعار الخضار والفواكه بشكل سريع، حيث ارتفعت الأسعار من 200 إلى 500 ليرة في أول ساعة مطر».

التعليق: أول تعقيب إنو الأسعار ارتفعت أكتر من 500 ليرة... تاني تعقيب شالوها من حضن التجار وحطوها بحضن الفيضان والسيول يلي صارت... يلا يا شباب خلونا نصلي صلاة «ما بدنا استسقاء» كرمال ما ترتفع الأسعار...

الخبر يقول: «وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يصدر قراراً يحدد فيه أسعار الغاز المباعة عن طريق البطاقة الإلكترونية، المنزلي 10كغ بـ 9700 ليرة والصناعي 16 كغ بـ 40000 ليرة».

التعليق: أكل المواطن بشكل مرتب هل المقلب المنتظر... سيدي وزير إبادة المستهلك شو رأيك تعتبر هل الشعب- شعب شقيق مو شعب سوري وتصير تعطيه حقوقه من الغاز بشكل رمزي متلو متل غيرو؟

أسعار الأدوية أشد قتامةً على المريض من الفطر الأسود

يعيش الشعب السوري في أصعب حالاته الصحية نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والنفسية، وسوء الأوضاع الغذائية التي وصلت إلى حد الجريمة، إذ لا يتمكن المواطن من تأمين الغذاء الضروري للحفاظ على صحة متوازنة تقيه المرض، حتى أنه أصبح لا يجرؤ على زيارة عيادة الطبيب إذا كشّر المرض عن أنيابه، ويكتفي باستشارة الصيدلاني، وشراء بعض الأدوية الضرورية للخروج من مأزقه الصحي.

■ عمار سليم

أما عن الإجراءات الحكومية بهذا الصدد فهي كالمعتاد تكتفي بالتصريحات والتطمينات، تاركة ذلك المواطن المريض فريسة لجشع واستغلال تجار الأدوية وشركاتها وموزعيها ومستودعاتها وصيدلياتها، غير آبهة بهذه الكارثة الإنسانية التي تحصد صحة الملايين من المواطنين.

وبهذا الخصوص نعرض ما تم منذ أشهر قليلة، حيث عمدت شركات الأدوية إلى المطالبة برفع سعر الصناعات الدوائية بنسبة 100% ولم تردّ وزارة الصحة هذه الشركات خائبة، فتم رفع سعر الأدوية بنسبة 30 بالمئة لبعض أصنافها، ولبعضها الآخر كانت النسبة أكبر من ذلك، من جيوب المواطنين المفقرين والمرضى طبعاً، ضاربة بالحالة الإنسانية عرض الحائط، أما ذرائعهم فقد اعتدنا سماعها وهي الحصار الاقتصادي والعقوبات وارتفاع سعر الصرف، متناسين أنّ الصناعات الدوائية يجب ألّا تكون الأرباح فقط من أولوياتها، لأنها عمل إنساني بالدرجة الأولى، ويجب أن تكون الحلول لمشكلاتهم بعيدة عن جيب المواطن الذي يزداد فقراً ومرضاً.

المطالبة برفع الأسعار مجدداً

طالب المجلس العلمي للصناعات الدوائية مجدداً برفع أسعار الأدوية، فبحسب بعض المواقع الإعلامية قال رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية، أنّ هناك «تقصيراً» في أسعار الدواء، فتسعير بيعها يتم على سعر صرف 1630 ليرة، بينما تستورد المواد الأولية بسعر 2500 ليرة، وهذا ما سبب خسائر فادحة للمصنعين، ولا يوجد أي صناعي بالعالم يقبل بالخسارة.

هذا ما صرح به رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية مركزاً على جانب الربح والخسارة للشركات، أما أن يفقد المواطن قدرته الشرائية للدواء في حال مرضه فهذا خارج اهتمامات الشركات طبعاً!

وأضاف في حديث لإذاعة ميلودي، كنا نبيع على سعر صرف 1260 ورفع السعر الأخير في حزيران 30% فقط بعدما كانت المطالبات برفع 100%، وبالتالي نحن بحاجة رفع بنسبة 70% حتى نستمر.

وقال مدير معمل ابن حيان للأدوية «عادت مشكلة توفر الأدوية منذ نهاية الشهر الماضي إلى اليوم، بسبب نفاد المواد الأولية لدى المعامل، وغلاء العديد من المواد الأخرى والتكاليف التي ارتفعت، ما زاد الخسارة، علماً أن كل الأسعار ارتفعت عدا الأدوية».

وأشار إلى أن الدعم يقدم للمواد الفعالة الداخلة في صناعة الأدوية، أما باقي مستلزمات الإنتاج «كرتون، زجاج، أنابيب»، فهي تستورد بسعر صرف 3460، متمنياً تعديل السعر بشكل منصف، والتعديل سيكون لإراحة المواطن من حيث توفر الأدوية.

هذا الطلب برفع سعر الأدوية هو المرة الثانية في هذا العام، بعد استجابة وزارة الصحة لطلبهم في المرة الأولى كما ورد أعلاه، مستخدمين أسلوب ليّ ذراع وزارة الصحة، والمرضى من الناحية العملية، بانقطاع أصناف الأدوية، لتستجيب الوزارة بالنهاية لطلبهم وتقوم برفع الأسعار كما فعلت في المرة الماضية.

الحكومة تؤكد استقرار سعر الصرف وتتغنى به وفي الحقيقة لم يرتفع سعر الصرف منذ أن طالبت الشركات برفع أسعار الأدوية في المرة السابقة

قطاع وطني هام

مع التأكيد على أنه من الواجب الوطني تشجيع الصناعات الدوائية الوطنية وتطويرها، كونها قطاعاً حيوياً هاماً في سورية أثبت جدارته عبر عقود بجهود مختصيه وخبرائه وعماله، سواء ناحية تأمين جزء هام من الاحتياجات المحلية للغالبية من الأصناف الدوائية، أو من حيث أنه قطاع تصديري فتح لنفسه أسواقاً خارجية واعدة، ربما تقلصت خلال سني الحرب والأزمة، ولكن ليس من المعقول أن يكون دعم هذه الصناعة من جيوب المرضى الفقراء، وعلى حساب تهديد بقائهم على قيد الحياة!

ثم إن إيقاف عمليات الإنتاج، التي يتم التهديد بها بين الحين والآخر بغاية زيادة الأسعار، وبغض النظر عن صحة ودقة مبرراتها وذرائعها، سوف تدفع المواطن المضطر للدواء إلى اللجوء إلى السوق السوداء، وفتح باب استغلال أسواق الدواء المهرب، وبذلك تكون الصناعات الدوائية الوطنية قد تلقت صفعة إضافية عبر المنافسة مع المهرب والمستورد معاً!

ذرائع مكررة غير مقنعة

في كل مرة يطالب المجلس العلمي للصناعات الدوائية بزيادة أسعار الأدوية يتذرع بالذرائع والمبررات ذاتها، ألا وهي الحصار الاقتصادي ومتغيرات سعر الصرف والعقوبات.

ومن اللافت في الأمر أن الحكومة في الوقت الراهن تؤكد استقرار سعر الصرف وتتغنى به على أنه إنجاز اقتصادي كبير، وفي الحقيقة لم يرتفع سعر الصرف منذ أن طالبت الشركات برفع أسعار الصناعات الدوائية في المرة السابقة، والتي تم التجاوب معها في حينه نسبياً، وتكاليف الإنتاج إن ارتفعت قليلاً بما يخص المواد المتممة للصناعة، من كرتون وعبوات زجاجية وغيره، فمن المستحيل أن يصل إلى الحاجة لرفع السعر بنسبة 70% بحسب ما تمت المطالبة به مؤخراً!

وتجدر الإشارة بأن أهم جانب من تكاليف الإنتاج هي أجور اليد العاملة، وهذه الشركات لم ترفع أجور العمال بزيادة تذكر، هذا إن تمت هذه الزيادة، فهم مستغلون كغيرهم من العمال الذين لا يحصلون إلا على فتات ما ينتجون، فكل ما تقدمه الشركات من مبررات ماهي إلا ذرائع لتسويغ سلوكها الهادف إلى زيادة الأرباح فقط لا غير.

ماذا عن الرقابة على الأدوية!

ما يزيد الطين بلة هو انفلات سوق الدواء، وخاصة بعض الأصناف التي تعاني من قلة في الانتاج، أو من الفقدان، لأي سبب كان!

ففاتورة أسعار أدوية أي مرض بسيط أصبحت تقدر بعشرات الآلاف من الليرات السورية، فكيف الحال مع فاتورة الأمراض المزمنة والخطرة، أو أمراض المناعة والسرطانات؟!

فنجد كثيراً من الصيادلة يعمد إلى تسعير بعض الأدوية بما يتوافق مع مصلحتهم في الربح، وفي الحقيقة فإن سعر الدواء المعمم من وزارة الصحة كثيراً ما يخضع لتلاعب بعض الصيادلة، أو من قبل المستودعات والمستوردين والمنتجين، برفع سعره مرة واحتكاره مرة أخرى، فكيف الحال مع الأصناف غير المتوفرة أو المفقودة، والخاسر الوحيد في هذا السباق نحو المزيد من الربح وتفادي انخفاضه هو المواطن المريض، الذي قد يضطر إلى تقنين تكاليف طعامه وشرابه من أجل علبة دواء تنقذه من فكّي المرض والموت، والأخطر هو الاضطرار لشراء أدوية مجهولة المصدر، المهربة وغير المراقبة، لا مواصفة ولا مصدراً ولا سعراً!

فهل من ينجد المواطنين من هذا الكارثة الإنسانية التي تحيط بهم، إذ حرموا من الراحة ومن الغذاء، والآن سيفقدون قدرتهم على شراء الدواء!

ونعود إلى قول رئيس المجمع العلمي للصناعات الدوائية حيث قال: لا يرضى أي صناعي في العالم أن يقبل الخسارة.

ونقول له هل يرضى أي شريف في العالم أن يموت الناس مرضاً، ليس لخطورة المرض، بل بسبب العجز عن تأمين الدواء؟

الهدف المعلن للرئيس تشي جينبينغ «الرخاء المشترك» يقود إلى تخفيف حدّة اللامساواة في الصين. لكن عندما يعلن عمالقة التكنولوجيا– بما في ذلك مجموعة «علي بابا» القابضة، وتينسنت القابضة– الشهر الماضي بأنّهم سيقدمون مئات المليارات لدعم مبادرة تشي، يصبح لدى الكثير من المعلقين خوفٌ من تحوّل الأمر إلى «رعب مشترك».

ما وراء مليارات «علي بابا»

لدعم الرخاء والمساواة الصينية؟

لكنّ مراجعة لخطط عمالقة التكنولوجيا هؤلاء في الاستثمار في الرخاء المشترك، وكيف ساعدوا من قبل في تحقيق الأهداف السياسية التي كانت موضوعة، تشير إلى أنّ جهودهم ستخدم في واقع الحال ترسيخ مراكزهم المهيمنة في السوق لعقود قادمة. ولكن هذا بحدّ ذاته قد يؤدي لتعزيز خطط الدولة للسيطرة عليهم.

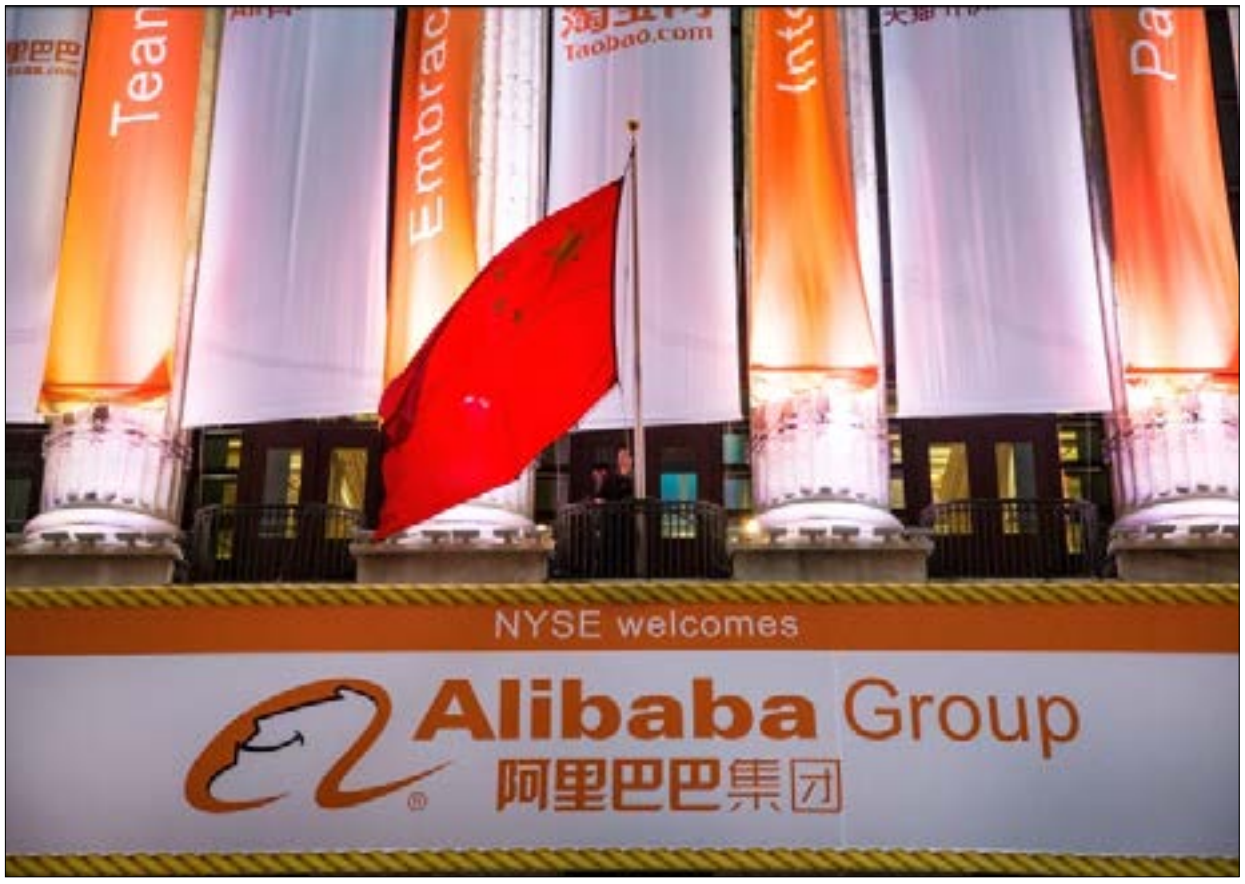

■ نينا جيانغ*
ترجمة: قاسيون

المبالغ الكبيرة التي تعهدت بها مجموعتا علي بابا وتينسنت– 100 مليار يوان «15,6 مليار دولار» من علي بابا، و50 مليار يوان من تينسنت– هي ما يمكن أن ندعوه بنموذج– الخيريّة الرأسمالية– الاستراتيجي. هذا النموذج من الإحسان الرأسمالي الصيني، أكثر مباشرة من نموذج زرع مبادئ الأعمال والربحية بشكل عميق عبر الإحسان الخيري، والذي عهدناه لدى عمالقة رأس المال الأمريكيين، والذي يشتهر به أمثال مؤسس مايكروسوفت بيل غيتس، ومؤسس فيسبوك مارك زوكربيرغ.

لكن حتّى مع عدم انطباق نموذج– الإحسان الرأسمالي الأمريكي– العميق على– الإحسان الرأسمالي– لشركات التكنولوجيا الصينية، تبقى الأسئلة قائمة عن دوافع الشركات الكبيرة وما ستجنيه، وحول أنّ الكثير من عائدات إنفاق هذه الأموال سيكون على شكل منافع غير حسيّة، مثل: الرضا العام والصداقة الحكومية. الأمر الأكيد أنّ هذه الشركات لن تنفق هذه الأموال دون أن يكون في بالها كيفية تحقيق العائد منها بشكل واضح وتفصيلي.

الريف كهدف شركاتي

ربّما الأكثر أهميّة هو أنّ هذه الأموال التي ستمنحها الشركات، سيتمّ إنفاقها في مجالات تتوافق استراتيجياً مع أهدافها الخاصة المعلنة والضمنية. كمثال: تهدف «علي بابا» إلى إنشاء مراكز تجميع منتجات زراعية بطريقة يمكن أن تنفع منصتي التجارة المملوكة لها: Taobao وTmall.

يمكن أيضاً للأموال أن تساعد «علي للصحّة Ali Health» على إنشاء مراكز خدمات صحية في المناطق الريفية. بينما خدمة «علي بابا» السياحية Fliggy ستستفيد من جلبها المزيد من الزوار إلى الأرياف الصينية الجميلة التي تريد «علي بابا» أن تطورها.

في الحقيقة، قد يكون الرخاء المشترك هو إعادة طرح فكرة قديمة، وتغليفها بشكل جديد ليس إلّا. فرغم أنّه سيمثّل نقلة نوعية في سعي الصين لتحقيق نمو أكثر إنصافاً في المستقبل، لكنّ الطريقة التي تساعد بها الشركات الخاصة في تحقيق بكين لأهدافها السياسية، ليست بالأمر الجديد.

«علي بابا» مضت في هذا الدرب من قبل عندما دعمت الهدف السياسي المتمثل في تخفيف حدّة الفقر من خلال شعار «المسؤولية الاجتماعية للشركة». تزامنت هذه الجهود الإحسانية بدقّة مع خطط «علي بابا» لإدخال شبكة التجارة الإلكترونية الخاصة بها بشكل أعمق في المناطق الريفية الصينية الشاسعة، وذلك بعد تباطؤ النمو في المناطق المدينية.

منذ 2014 عندما أعلنت «علي بابا» عن استراتيجيتها لتطوير الريف، ازداد عدد البلدات والقرى في Taobao – والذي يعمل كمركز خدمات تجارية إلكترونية– بشكل كبير جاوز الـ 30 ضعفاً في عام 2020. بلغ إجمالي حجم التجارة من هذه المراكز تريليون يوان «156 مليار دولار» العام الماضي فقط.

خلال هذه العملية، توسعت أيضاً خدمات علي بابا المالية، والرعاية الصحية عن بعد، وخدمات السفر، والتعليم الإلكتروني، لتصل إلى المستخدمين الريفيين الذين كانوا خاماً لإدخالهم كمستهلكين في السوق.

لم تخجل لا «علي بابا» ولا تينسنت من القول بأنّ أنشطتهما لدعم الرخاء المشترك يجب أن تنفع وتخدم قدراتهما التكنولوجيّة الحالية.

الطريق الأقصر ربّما

في نهاية المطاف، هذه الطريقة ستكون هي الأكثر فاعلية وكفاءة لتحقيق بكين لهدفها المنشود. من حيث هو التطبيق الأكثر كفاءة من WeChat المملوك لشركة تينسنت القادر على إيصال الرعاية الصحية عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والبثّ المباشر، والمدفوعات، وأيّة خدمات رقمية يمكن تخيّلها ووصولها، إلى كلّ ركن من الصين؟

النتيجة لذلك، هي اندماج تطبيقات عمالقة التكنولوجيا هذه بشكل أعمق في الحياة الصينية. يدور جزء كبير من حملة الرخاء المشترك حول تعزيز خدمات الرفاه، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم ورعاية كبار السن والضمان الاجتماعي، كما يتضح من أوّل برنامج تجريبي مفصّل كشفت عنه مقاطعة تشجيانغ.

من المتوقع أن تقوم «علي بابا» – التي يقع مقرها الرئيسي في مقاطعة تشجيانغ– بمدّ مخالبها أعمق في البنية التكنولوجية الجوهرية، من أجل تمكين المواطنين العاديين من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الرئيسية. هذا سيعزز الموقع المهيمن الموجود بالفعل لعمالقة التكنولوجيا الصينية على السوق الصينية.

وبالمثل، فخطط تينسنت المعلنة ضمن شعار الرخاء المشترك، بما في ذلك إنعاش الاقتصاد الريفي، وتحسين الخدمات الطبية خارج المدن الكبرى، وتوفير خدمات تعليمية متوازنة، ستزيد أيضاً من ربط قاعدة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالشركة، بالتطبيقات التي ستمسي الحياة بدونها غير ممكنة.

لكنّ هذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز سيطرة الدولة الصينية على شركتي «علي بابا» و «تينسنت»، وذلك بحكم أهميتهما للبنية التحتية الحيوية للمعلومات في الصين، حيث ستصبحان أهمّ شركتين في البلاد.

بموجب قانون الأمن السيبراني الصيني، الشركات التي يشملها تعريف كونها مشتركة في قطاعات، مثل: الخدمة العامة، تصبح جزءاً من البنية التحتية المعلوماتية الحيوية التي تخضع لمتطلبات أمن بيانات أكثر صرامة، ومستوى أعلى من الرقابة الحكومية. سترغب بكين بلا شك في ممارسة سيطرة أكبر على هذه المنصات.

في النهاية، ستصبح الخطوط الفاصلة بين الأعمال والإحسان غير واضحة، ومعها أيضاً الخطوط الفاصلة بين الشركات والحكومة.

قد يكون هذا إمّا منحدراً زلقاً يؤدي لاحتمالات غير مؤكدة بالنسبة للدولة الصينية، أو فترة تؤدي فيها هذه الشركات دورها في تطوير البنية التحتية المعلوماتية الصينية «مع تحقيقها لأرباح هائلة جرّاء ذلك»، لتترك بعدها الساحة بتحولها إلى شكل آخر، قد يكون جزءاً ممّا يسمّى بالأدبيات التقليدية: تأميم، عبر سيطرة الدولة على إدارتها.

منذ 2014 عندما أعلنت «علي بابا» عن استراتيجيتها لتطوير الريف ازداد عدد البلدات والقرى في Taobao والذي يعمل كمركز خدمات تجارية إلكترونية

*نينا جيانغ: مؤسسة منصّة FutureLogic الإعلامية التي تهدف للربط بين الابتكارات الآسيوية والعالمية، ومؤلفة كتاب «حرب التكنولوجيا الأمريكية– الصينية: ما يكشفه تاريخ التكنولوجيا الصينية عن التنافس التكنولوجي المستقبلي».

■ بتصرّف عن: Common prosperity push will further entrench Alibaba and Tencent

قوة العمل السورية خلال الأزمة

■ إعداد: قاسيون
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

توزع العاملين فوق 15 عاماً في سورية

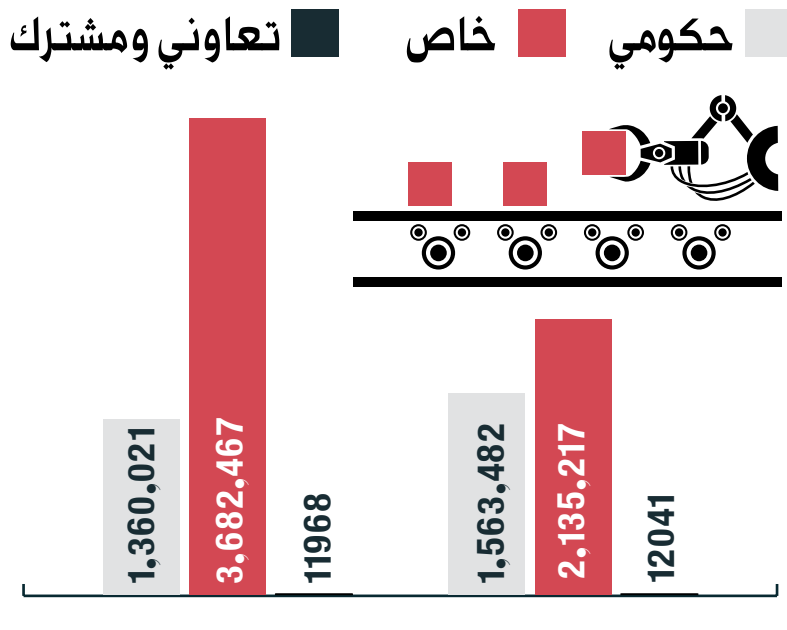

مجموع العاملين في سورية في القطاع العام والخاص والتعاوني والمشترك

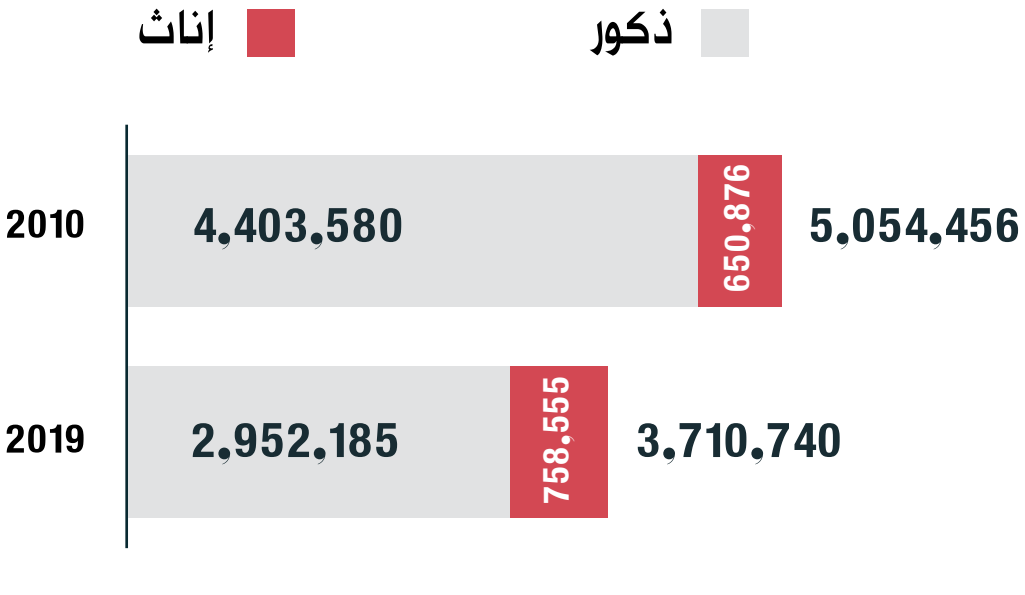

توزع العاملين بين الزراعة والصناعة والخدمات

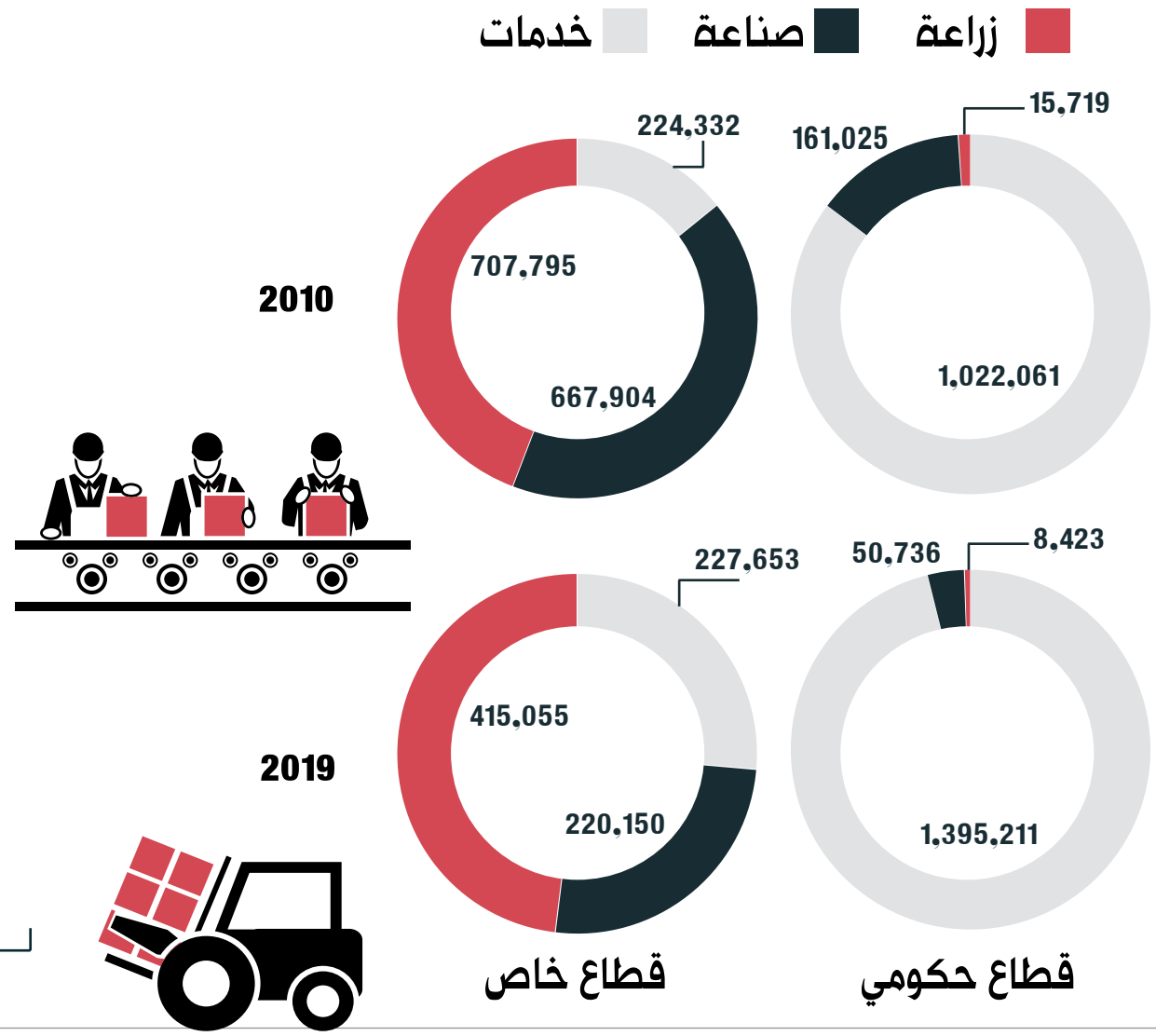

المُعطَّلين عن العمل في سورية

«15 عاماً فأكثر»

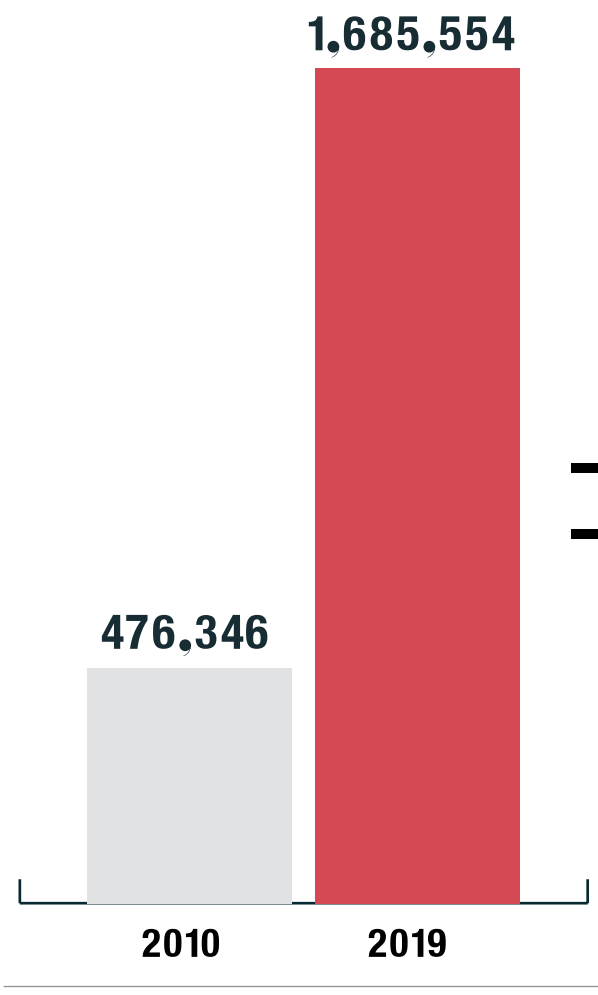

عصب الاقتصاد: القوة العاملة الغربية تعيد إحياء نقاباتها؟

بعد أنّ كشف انتشار الوباء عن تهلهل البنى الغربية الخاصة بحماية العمّال وتعويضات البطالة والرعاية الصحية، بات واضحاً بأنّ شعوب هذه الدول ستشهد ارتفاعاً في مستوى حركتها.

■ إعداد: قاسيون

في الوقت الذي شهدنا فيه انجذاباً نحو الخطاب «الفاشي» الذي يحاول حرف الشارع الغاضب عن الوجهة التي توجد فيها مصالحه، فإنّ أعداداً ليست بالقليلة من الناس اتجهت نحو طروحات، مثل: إعادة إحياء النقابات والتنظيم العمالي.

تقسيم العمّال لضرب النقابات

في دراسة للكاتبين ماركو سيميوني وتيم فلانداس بعنوان: «تحرير سوق العمل وصعود الازدواجية في أوروبا»، توصّل الباحثان إلى بعض النتائج المترابطة:

أولاً: قيام الحكومات الأوروبية بلبرلة سوق العمل في العقود الثلاثة الماضية ما كانت لتحدث لو واجهت معارضة فاعلة من النقابات، ولهذا عند الانتباه إلى التراجع المتزايد للحركة النقابية الأوروبية الغربية في العقود الثلاثة الماضية يمكننا أن نفهم موجة لبرلة سوق العمل على طول القارة الأوروبية. فكما أثبتت الدراسة، بعد حدّ معين من البطالة، لم تعد النقابات تواجه أو تقلل من احتمالية حدوث عمليات «إصلاح» ليبرالية، سواء وسيطة أو هامشية.

ثانياً: أثبتت الإحصاءات التجريبية أيضاً، بأنّ إضعاف النقابات أدّى، بشكل غير مباشر ومباشر في بعض الأحيان، إلى تهدئة الخلافات داخل الأحزاب السياسية حول الاستراتيجيات الاقتصادية.

ثالثاً: لم تتمكن النقابات القوية نسبياً من تدبر أمر منع إجراء «إصلاحات» ليبرالية في الكثير من الحالات، فالنتائج أثبتت وبشكل متوقّع، بأنّ الحكومات التي كان لديها أنظمة إعانات بطالة «سخية» بما يكفي لحماية المتضررين من الإصلاحات الليبرالية المستقبلية، تمكنت من تخطي معارضة النقابات بنجاح أكبر.

رابعاً: الحكومات استطاعت تطبيق الإجراءات الليبرالية بشكل أساسي عبر تقسيم الطبقة العاملة، وذلك من خلال إعادة تنظيم أجزاء من سوق العمل، بحيث ينتفع جزء من العمّال من ضمانات عدم التضرر من الإجراءات الليبرالية، وهو ما سمي اصطلاحاً «بالعزل– نظام المكيالين»، حيث يتم فصل مجموعات منظمة نقابياً في الغالب عن بقية العمّال.

وقدرة النقابات على تنظيم عمّالها بحيث يواجهون نظام المكيالين هذا هي التي شكّلت الفارق في التخفيف من حدّة الإجراءات الليبرالية التي طبقتها الحكومات. فرغم قيام جميع دول أوروبا بتطبيق «الإصلاحات الليبرالية» في بلدانها، إلا أن التباين القائم حتى اليوم بين هذه الدول في شكل الإجراءات المطبقة والحماية الممنوحة للعمّال، يعود بشكل رئيسي إلى قدرة النقابات المعنية على منع أو التخفيف من إجراءات العزل التي اعتمدتها الحكومات.

حالة عمليّة نموذجية

جزء ليس بالهيّن من العمّال يتجه نحو التنظّم نقابياً، أو حتّى إعادة إحياء نقاباته التي تهلهلت في العقود الثلاثة الماضية. ويمكننا لمس هذا الاتجاه في الشقاق الكبير الذي تشهده الأحزاب السياسية في الغرب عبر عمليات الانتخاب، والمتوقع أن يستمر بشكله الزلزالي الذي نشهده. فمن حزب «دي لينكه» الألماني، إلى حزب العمّال البريطاني، مروراً بالمطالبين بالانشقاق عن الحزب الديمقراطي الأمريكي، وتشكيل أحزاب «اشتراكية» جديدة وبوديموس الإسباني وغيرها. جميع هذه التحركات السياسية تنبئ بتغيرات جذرية في تنظيم العمّال لأنفسهم في المرحلة القادمة، يكون من أبرزها: إطلاق رصاصة الرحمة على الطروحات «اليسارية» غير الجذرية التي سادت المشهد السياسي خلال عقود مضت.

وثمّة حالات تنظّم نقابي فريدة ومتزايدة في السنوات الأخيرة. مثالها: اتجاه عمّال سلسلة «ستاربكس» الشهيرة إلى التنظم نقابياً. في مقال للكاتبة روزا سابا عن سلسلة ستاربكس في كندا، كتبت: «عدم الرضا بين عمّال ستاربكس الذين يؤكدون أنهم مجهدون ولا يحصلون على الحماية اللازمة من الوباء، أدّى إلى بلورة جهودهم بالتنظّم، حيث بدأ فرع تلو الآخر بالانضمام، مع انتظار انضمام بقيّة الأفرع». وملخص الأمر: كانت ستاربكس الكندية تعتبر فيما مضى من أرباب العمل الذين يعاملون موظفيهم بشكل جيّد، وربّما هذا هو السبب في أنّ بضعة أفرع فقط على طول البلاد موظفوها منظمون نقابياً. لكن بدأت تتغيّر الأمور مؤخراً... بدأ الأمر عندما قام موظفو فرع «فكتوريا» بالانضمام إلى نقابة «عمّال الحديد المتحدون». وقد أمل العمّال من انضمامهم للنقابة بالحصول على أجور أعلى، وساعات عمل أقل، وإجبار ربّ العمل على توظيف ما يكفي من العمال، والحصول على إجراءات ومعدات حماية مناسبة أثناء الوباء. نبّه هذا الأمر إدارة ستاربكس التي بدأت على الفور بعقد اجتماعات وتحذير العمّال من الانضمام للنقابات. حيث بدأ أرباب العمل يعلنون بأنّهم يشكلون مع الموظفين «عائلة» ستاربكس.

قيام الحكومات الأوروبية بلبرلة سوق العمل في العقود الثلاثة الماضية ما كانت لتحدث لو واجهت معارضة فاعلة من النقابات

بدأت الشركة بعد ذلك بالسؤال بشكل تفصيلي عن مطالب العمّال، والتي كان أبرزها: نقص العمّال، حيث وعدت بأنّها ستوظف عمّالاً أكثر، لكن دون أن تتخذ أيّ إجراء حقيقي لتنفيذ وعودها.

وتوقّع جيم ستانفورد، مدير «مركز العمل المستقبلي» للأبحاث بأنّ تشهد كندا المزيد من التنظيم النقابي بشكل سريع في المرحلة القادمة، وخاصة بين العمّال في القطاعات التي كانوا يعانون فيها ما قبل الوباء، مثل: قطاع البيع بالتجزئة والمستشفيات والبقالة، فالوباء بالنسبة لهؤلاء العمّال بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر البعير. فرغم مخاطر التنظم نقابياً، والتي قد يصل بعضها إلى الفصل من العمل في بعض الأماكن، فإنّ اليأس الذي وصل له العمّال سيدفعهم إلى تخطي مخاوفهم.

ليست حدثاً مجرداً

هناك الكثير من الأمثلة من جميع أنحاء الغرب عن قيام العمّال بالتنظم. فعلى سبيل المثال: تناول الإعلام الغربي حملة «تنظيم العمّال الرقميين» وكأنّها مزحة منذ عدّة أعوام، وكان السبب الرئيسي لذلك هو قدرة أرباب العمل على استبدال هؤلاء بعاملين من الدول النامية بكلف أقل. لكنّ العمّال الرقميين واجهوا هذا السلوك من خلال الضغط على أرباب العمل، واستطاع عمّال برمجة ألعاب «LOvestruck» التي تنتجها شركة «فولتاج إنترتيمنت» الأمريكية، بعد إضرابهم لمدّة 21 يوماً، الحصول على زيادة في أجورهم بنسبة 78% بالإضافة لزيادة الشفافية في العمل. فهؤلاء العمّال لم يكونوا محميين بموجب قانون العمل الأمريكي، تبعاً لكونهم أصحاب «عقود مستقلة»، لكنّهم قرروا المخاطرة والمضي قدماً. هؤلاء العمّال وعددهم 21 عاملة لم يلتقوا ببعضهم ولا مرّة في الحياة العملية، ولكنّهم تمكنوا عبر شبكة الإنترنت من التنظّم والإضراب، ومقاومة محاولات الشركة لتفريقهم، وإغراء بعضهم بزيادة في الأجور لكسر الإضراب!

القطاع الزراعي وإستراتيجية الانهيار المتكاملة

طرحت وزارة الزراعة يوم 6 تشرين الثاني الجاري، إستراتيجية متكاملة لإدارة القطاع الزراعي، وتتبع تنفيذ الخطتين الإنتاجية والاستثمارية للموسم القادم2021-2022، بالإضافة لتتبع نتائج ملتقى القطاع الزراعي الذي عقد يوم 7 تموز الماضي.

■ عبير حداد

وخلال الاجتماع ناقش وزير الزراعة، مع كافة المدراء المركزيين ومدراء الزراعة والهيئات والمؤسسات التابعة لوزارة الزراعة، تتبع الخطتان الإنتاجية والاستثمارية، إضافةً لمستلزماتهما والصعوبات التي تعترضهما، كما قدم الوزير خلال الاجتماع عرضاً حول إستراتيجية الإدارة القطاعية لتحقيق الكفاءة واستدامة الزراعة للأعوام من 2021–2030 والمنبثقة من مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي.

تفاصيل الخطة الإنتاجية المقبلة!

وُضعَت الخطة الإنتاجية وفقاً لرؤى وزارة الزراعة والقائمين عليها، لتشمل المحاصيل الإستراتيجية للموسم القادم بالدرجة الأولى، التي تمس الأمن الغذائي الوطني بشكل مباشر، بدءاً من خطط المساحات الزراعية التي ستغطي كل محصول، على الشكل التالي:

زراعة 1,5 مليون ونصف هكتار من القمح، 556118 هكتاراً منها تقع ضمن الأراضي الآمنة.

1,4 مليون و400 ألف هكتار شعير، 482632 هكتاراً منها تقع ضمن المناطق الآمنة.

4385 هكتار شوندر سكري.

16146 هكتار قطن.

30054 هكتار بطاطا ربيعية وصيفية وخريفية وبعل.

11950 هكتار تبغ.

28767 هكتار ذرة صفراء.

9183 هكتار بندورة وكلها في المناطق الآمنة.

أما عن التحضيرات التي اتخذت لإنجاح الخطة المقبلة، تجنباً للفشل الذريع السابق، والمتتالي! فقد تم تأمين المستلزمات التالية:

70 ألف طن من بذار القمح.

60% من احتياجات القطاع الزراعي من المحروقات، وذلك وفق أقصى الإمكانات المتاحة.

55 ألف طن من الأسمدة متاحة حالياً في المصارف، منها 25 ألف طن فوسفاتية و30 ألف طن آزوتية.

وكما أضاف الوزير، أن تلك المستلزمات الإنتاجية الأنفة الذكر، ما زالت مدعومة بأقل من 15% عن سعرها الرائج، مؤكداً أنها مخصصة فقط للمناطق الزراعية الآمنة، مشيراً إلى أن المساعي مستمرة لاستمرار الزراعة في المناطق غير الآمنة واستقطاب أكبر كميات إنتاج منها.

إستراتيجية رهينة الوقع ملموس!

كل تلك العروض والترتيبات الواجب اتخاذها لضمان تنفيذ الخطة الزراعية للموسم الشتوي الحالي التي تشمل محاصيل القمح والشعير بالإضافة لإمكانية زراعة أكبر مساحات ممكنة، التي تطرق إليها الوزير، وما ناقشه حول واقع تسويق محصولي القطن والذرة، وتأمين مستلزمات الإنتاج من محروقات وأسمدة وبذار، وتشديد من ناحيته على ضرورة التفاعل المباشر بين المعنيين في المحافظات والفلاحين لمعرفة ماهي احتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج، وعرض المشاكل لتقديم الحلول لها، في الواقع هي ضرورات لا بد منها لإنجاح أية خطة زراعية.

ولكن تبقى تلك الإستراتيجية حبيسة الأوراق الملونة بالقليل من الحبر، ما لم يطلق العنان الحقيقي لتأمين مستلزمات الإنتاج الفعلي الذي يخدم ويلبي مطالب المزارعين والفلاحين، ويحل كل تلك المشاكل السابقة والحالية، والتي ستبقى قائمة تعترض ما تستلزمه تلك العملية الإنتاجية، طالما أن الحلول هنا ما زالت حتى هذه اللحظة ورقية، وتتردد على شفاه المسؤولين بعيداً عن التطبيق الحقيقي.

فبماذا تختلف هذه الإستراتيجية التي يدعونها «إستراتيجية متكاملة لإدارة القطاع الزراعي»، عما سبقها مما سموه «عام القمح»، وأمثلة كثيرة أخرى؟!

طبعاً كثيرة هي الخطط التي سبقت هذه الإستراتيجية، وكان حليفها الفشل الذريع، نتيجة لعوامل ومشاكل عدة، كانت تصب مصلحة إفشالها في بوتقة القائمين على عمليات الفساد والإستيراد الذي يملؤون مطمورتهم السنوية من جيوب المواطنين الذين قطعوا عتبة الفقر بأشواط، بل باتوا تحت عتبة الأمن الغذائي والجوع بدرجات.

سياسات ثابتة رغم مؤشرات الارتفاع العالمية

مثل هذه الإستراتيجية يمكن القول: إنها غير مجدية مع الواقع السوري الذي يعاني ضغوط الحصار والعقوبات الغربية، ناهيك عن النتائج الكارثية لسنيّ الحرب التي أدت إلى تراجع كافة القطاعات، ومنها قطاع الزراعة والإنتاج الزراعي بشكل كبير، بالإضافة لرفع الدعم المتتالي، والمضي قدماً بسياسة الاعتماد على استيراد جميع المواد القابلة للإنتاج محلياً، مع الإشارة أنها ليست فقط قابلة للإنتاج، بل كان تاريخ إنتاجها عريقاً، ويصدر فائضه إقليماً وعالمياً، والملفت حقاً، أن سياسة الاستيراد ما زالت مستمرة رغم العقوبات والحصار الغربي، وحتى مع ما يشهده واقع السوق العالمي من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية والحبوب، بالإضافة لارتفاع تكاليف أجور النقل والشحن.

فحسب تقرير لمنظمة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يوم 4 من الشهر الجاري، أن مؤشر الأسعار العالمية للأغذية قد قفز مجدداً إلى ذروة جديدة، ولنعطي بعض الأمثلة التي ذكرها التقرير للمقارنة بين أشهر عدة من العام 2021 وفق الجدول التالي، مع الإشارة إلى أن مؤشر الزيادة هنا يقاس بالنقاط:

	مؤشر أسعار الأغذية	الحبوب	الزيوت النباتية	السكر
كانون الأول	113,5	125	138,9	94,2
نيسان	122,1	126,2	162,2	100
تموز	124,6	126,3	155,5	109,6
تشرين الأول	133,2	137,1	184,8	119,1

سياسة الاستيراد ما زالت مستمرة رغم العقوبات والحصار ومع ما يشهده واقع السوق العالمي من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية والحبوب بالإضافة لارتفاع تكاليف أجور النقل والشحن

فكيف يمكن تحقيق اقتصاد زراعي تنموي تنافسي مع مثل هذه الإستراتيجية والإدارة القطاعية المستقبلية التي يتحدثون عنها، ونحن ما زلنا نستورد للقطاع الزراعي «الحبوب والبذار بالإضافة للأسمدة الزراعية والمبيدات الحشرية»، وفق فواتير أعلى من التكاليف العالمية بحجج العقوبات الاقتصادية، ونحن قادرون بقليل من الإرادة الوطنية للمتنفذين على القرارات بإنتاجها محلياً، لتوفير تكاليف الاستيراد هذه لدعم العملية الإنتاجية، التي تؤدي فيما بعد لخلق اقتصاد تنافسي حقيقي؟

كيف يمكن إعادة إحياء الزراعة وعراقة الإنتاج للمحاصيل الإستراتيجية كما السابق، ودعم مستلزمات الإنتاج يتراجع من سيء إلى أسوأ ابتداءً من «المبيدات الحشرية إلى الأسمدة الزراعية وصولاً للمحروقات»؟

فالدعم المقدم حالياً لا يصل لحدود الـ 40% بأحسن، تاركين المزارع يصارع غلاء الأسعار في الأسواق الحرة لتأمين باقي مستلزماته، مع غياب الرغبة الحقيقية لضبط الأسواق وأسعارها، ناهيك عن القرارات المتوحشة المتكررة لرفع الأسعار، التي كان آخرها رفع أسعار الأسمدة والمحروقات التي تؤثر بشكل مباشر على العملية الإنتاجية الزراعية، وفي نهاية المطاف يأتي أحد المسؤولين ليضرب المزارع بحجر كبير بقوله: نحن نقدم الدعم للمزارع من أسمدة وبذار ومحرقات، وعند شراء المحصول منه، تقدم له أسعار تسويقية، حسب مستلزمات الإنتاج الفعلية في السوق وليست المدعومة، والحقيقة، أن الاستمرار وفق السياسات الحالية يعني الذهاب نحو إستراتيجية متكاملة لانهيار القطاع الزراعي، وليس لتطويره!

«الميتافيرس»: بين تَسليع جهازنا العصبي وإمكانات ما بعد الرأسمالية

في مقطع الفيديو الشهير الذي أطلقته شركة «ميتا» «فيسبوك سابقاً» في 29 تشرين الأول 2021 يظهر مالكها مارك زوكيربيرغ «ليبشّر» في مادة دعائية لنحو عشر دقائق لما يفترض أن تكون التكنولوجيا القادمة التي سوف تتجاوز كلّاً من الإنترنت و«الموبايل» والحاسوب. وتعتمد على بناء شبكة من فضاءات ما يسمى «الواقع الافتراضي» VR و«الواقع المَعزَّز» AR. تضيء المادة التالية على الموضوع من وجهة نظر بعض العلوم: علم وظائف الأعضاء البشرية «الفيزيولوجيا» وأمراضها، علم الهندسة البشرية «الإيرغونوميكس»، وعلم الاقتصاد السياسي الماركسي.

■ د. أسامة دليقان

وفقاً للدعاية، لن تحتاج للانتقال جسدياً للذهاب إلى العمل أو الترفيه، فيمكنك لبس «البيجاما» والبقاء في البيت، بينما تبعث عوضاً عنك «شخصيتك الصُوَرية» أو «الأفاتار» الذي ينوب عنك. تلبسه بدلة رسمية أو رياضية أو ما يوافق المناسبة التي ستحضرها مع «أفاتارات» أشخاص آخرين قد يكونون أصدقاءك أو زملاءك أو غيرهم، وتتفاعل معهم ضمن الحدث. كما يمكن استعمال العملات المشفرة في هذا العالم الافتراضي.

أصل كلمة «ميتافيرس»

كلمة ميتافيرس Metaverse منحوتة من مقطعين: البادئة اللاتينية «ميتا» Meta التي تعني «ما وراء» أو «ما بعد» مثل تلك الداخلة في كلمات من قبيل «ميتافيزياء» مثلاً، وكلمة «فيرس» verse التي تعني «كون». وبالتالي، المعنى الحرفي «ما وراء الكون»، ويراد بها الإيحاء بعالَم افتراضي ما وراء العالَم الحقيقي، أو المألوف لدينا. ويقال بأن أول من صاغ المصطلح هو روائي الخيال العلمي نيل ستيفنسون في روايته «Snow Crash» عام 1992 لوصف العالم الافتراضي الذي يمارس فيه بطل الرواية تواصله الاجتماعي والتجارة، وحتى قتال أعدائه الموجودين في العالم الحقيقي من خلال صورته الافتراضية «الأفاتار».

ثلاثة مفاهيم لتعريف «الميتافيرس»

رغم دعاية زوكيربيرغ، ما زال «الميتافيرس» مجرد تصوّر قليل النضج، لكن شركات التكنولوجيا وعلى رأسها ميتا/ فيسبوك تهدف إلى بنائه كـ«فضاء» للعديد من الأنشطة عبر الإنترنت، للعمل واللعب والدراسة والتسوق.

ويقول مطّلعون على الأبحاث النظرية والعملية الخاصة به: إنّ هناك ثلاثة جوانب رئيسية للميتافيرس: «الحضور عن بعد» telepresence و«قابلية التشغيل البيني «أو المتبادَل»» interoperability و«التوحيد القياسي» standardization.

1– «الحضور» والانغماس في «الواقع» الافتراضي

«الحضور عن بعد»: أو باختصار «الحضور»، هو الشعور كأنك في الواقع رغم كونك في مساحة افتراضية. وهناك مؤسسات أبحاث تنتج أوراق بحث علمي عن هذا الموضوع تتناول عدة علوم فيزيولوجية ونفسية واجتماعية، فهناك ما يسمى «الجمعية الدولية لأبحاث الحضور» «ISPR» منذ العام 2009، ويقولون: إنّ عقوداً من أبحاثهم أظهرت أنّ هذا الإحساس «بالحضور» الجسدي يُحسّن جودة التفاعلات عبر الإنترنت، ويتحقق من خلال تقنيات «الواقع الافتراضي» Virtual Reality مثل: شاشات العرض المثبتة على الرأس. الملفت للانتباه في التعريف التفصيلي لهذا المفهوم على موقع الجمعية، اعترافه بأنّه لا بدّ من درجة ما من خداع حواس البشر أو تعديل وعيهم عبر «الانغماس» immersion للشخص الذي يمر بتجربة «الواقع الافتراضي» سواء انغماساً كلياً أو جزئياً. وكلّما فشلت حواسك وإدراكاتك بالتفريق بين الواقع الحقيقي والافتراضي، يصنّف ذلك بأنّه درجة أعلى من «الانغماس».

2– «التشغيل البيني»

هو التنقل بسلاسة بين الفضاءات الافتراضية باستخدام الصور الرمزية «الأفاتار» والعناصر الرقمية. وهناك شركات وأدوات تتيح للأشخاص إنشاء صورة رمزية يمكنهم استخدامها في مئات من العوالم الافتراضية المختلفة، كما في اجتماعات Zoom مثلاً، وهناك خطط لتسهيل نقل السلع الرقمية والعملات المشفرة عبر الحدود الافتراضية.

3– «التوحيد القياسي»

هناك منظمات دولية مثل Open Metaverse Interoperability Group ستضع معايير قياسية للتشغيل البيني للمنصات والخدمات عبر الميتافيرس.

العواقب الصحية لـ«الواقع الافتراضي» VR

نشرت إحدى الدراسات العلمية الطبية عن أضرار استخدام تقنيات الواقع الافتراضي، العام الماضي 2020 في مجلة «رسائل العلوم العصبية» العالَمية، وتقول خلاصتها: يرتبط استخدام الواقع الافتراضي بالعديد من الآثار الضارة بما فيها الدوخة والصداع ودوار الحركة. وتسبب ألعاب الواقع الافتراضي– ذات الانغماس الكامل– تغييرات سلبية في التوازن السكوني، وخاصة مع رسومات متحركة في خلفية اللعبة.

«الإيرغونوميكس» والعواقب الصحية للعمل «عن بُعد»

يدرس علم الإيرغونوميكس، أو الهندسة البشرية للعمل، النواحي الفيزيائية والنفسية لتصميم بيئة العمل، والعلاقة بين العامل والآلة، لتسير عملية العمل بكفاءة وأمان.

تناولت دراسة صادرة عام 2014 بشكل مشترك عن جامعتين إحداهما: سويدية «مختصة بأبحاث الجهاز العضلي الهيكلي» والأخرى: أسترالية «مختصة بالعلاج الفيزيائي والطبيعي» مشكلة الانزياح الحاصل في التناسب بين كميات العمل العضلي والذهني لدى القوى العاملة، والذي أدى إلى «انخفاض أعباء العمل الجسدي لكثير من العمال بسبب تغير نسب القوى العاملة في المهن غير المستقرة، والتطورات التكنولوجية في المهن التي كانت تتطلب جهدًا بدنيًا تقليديًا». وقد يُظَنّ للوهلة الأولى أنّ التطور التكنولوجي لتسهيل وتخفيف الجهد العضلي المبذول لأداء العمل نفسه أمرٌ إيجابيٌ دائماً، لكن الدراسة تلاحظ العواقب السلبية على الصحة الناتجة عن «الإجهاد البدني غير الكافي الذي له آثار ضارة قصيرة وطويلة المدى على الصحة والقدرة البدنية. والعديد من العمال المعاصرين معرضون لخطر عدم كفاية عبء العمل البدني».

وتقترح الدراسة «حاجةً إلى نموذج جديد للعمل» يراعي النظر إليه على أنه «ساحة لتحسين الصحة البدنية والقدرة».

فإذا تمت المبالغة بتعميم نموذج «العمل عن بعد» أو لم يترافق مع تقصير يوم عمل العمال، بما يتيح لهم ممارسة الرياضة، فإنّ تكنولوجيا «الميتافيرس» التي يبشّرنا به زوكيربيرغ ستؤدي في ظلّ علاقات الإنتاج الرأسمالي الاستغلالية والمستنزفة للعمّال إلى تفاقم المشكلات الصحية القائمة سلفاً؛ كزيادة أمراض، كالديسك الرقبي والقطني الناجمة عن العمل المكتبي وشاشات الكمبيوتر، فضلاً عن البدانة ونقص اللياقة، وخاصة أنّ نمط الاستغلال الرأسمالي لا يتيح لمعظم العمال وقتاً كافياً ولا أجراً كافياً لممارسة الرياضة.

«الطعام الافتراضي» وتسليع «الحواس»!

من أكثر تطبيقات الواقع الافتراضي غرابةً دخولُها في صناعة الطعام والشراب، فهناك مثلاً: شركة في لوس أنجلوس الأمريكية تسمى Project Nourished تستخدم التكنولوجيا المتقدمة لإنشاء تجربة «تناول الطعام» عن طريق «قرصنة» حواس الرؤية والذوق والشم واللمس عند الإنسان في خداع صريح لحواس الناس، للاعتقاد بأن الطعام «الزائف» الذي يتناولونه هو وجبة شهية! وتعمل تكنولوجيا بيع الأوهام هذه من خلال دمج «مُوزِّع عطري» للرائحة، وسماعة «واقع افتراضي» VR، ومحول توصيل أصوات مضغ اصطناعية عبر عظام الفك «تحاكي أصوات المضغ التي تنتقل من الفم إلى طبلة الأذن عبر الأنسجة الرخوة والعظام»، وأداة «جيروسكوبية» وطباعة ثلاثية الأبعاد لطعام زائف لا طعم له أصلاً وخالٍ من الحريرات.

عندما يبني العمّال الاشتراكية الجديدة سيرثون التكنولوجيا الحالية ويقرّرون ماذا يفعلون بها

نحو تحرير القيم الاستعمالية من سجن التسليع

يعرّف ماركس البضاعة في الفصل الأول من «رأس المال» بأنها: «في المقام الأول، موضوعٌ خارجي، شيءٌ يلبي، بخصائصه، حاجات بشرية من هذا النوع أو ذاك، ولا تغير طبيعة هذه الحاجات من الأمر شيئاً سواء صدرت عن المعدة أم عن الخيال». هذا المفهوم يمثل جانب «القيمة الاستعمالية» من البضاعة.

في عصر المعلومات تزايدت الحاجات البشرية الصادرة «عن الخيال» حتى لو كانت «مصطنعة» فرضتها علينا الرأسمالية، ولكن في عصر سيادة الرأسمالية كلّ منتوج جديد بما فيها تكنولوجيات التواصل السمعي البصري والرقمي، منذ عصر الغراموفون والراديو ثم التلفزيون وصولاً للإنترنت والهاتف المحمول، إنما يُصنع كـ«قيمة تبادلية» أيضاً بغرض الربح ومراكمة وتوسع رأس المال بالدرجة الأولى وليس فقط من أجل منفعته كـ «قيمة استعمالية».

هذه الحقيقة العلمية ستنطبق أيضاً على أيّة منتوجات رقمية ومعلوماتية جديدة يتم تسليعها بتكنولوجيا «الميتافيرس» الذي «يبشّروننا» إذا استمرت الرأسمالية بالتحكم بالتكنولوجيا وبالبشر واستعبادهم.

وسننتقل إلى درك أكثر تدنيّاً من اشتداد الصنمية البضاعيةً واغتراب الإنسان عن إنسانيته، كما شخّصها ماركس، وستزيد معاناة العامل الذي لا يجد في عمله إشباعاً إنسانياً لأنّه «ينحَطُّ روحياً وجسدياً إلى دَرَك آلة، ويتحوّل من كونه إنساناً إلى نشاط مجرّد ومَعدَة». أما عندما ينجح العمّالُ بتغيير ثوري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية وبناء المجتمع الاشتراكي الجديد، ويرثون التكنولوجيا الحالية، بما فيها «الميتافيرس» سيقرّرون عندها ماذا يفعلون بها، وما إذا كان ممكناً الاستفادة منها إنسانياً، أو تعديلها بلا أضرار في عالم حرّ من الاستغلال.

إثيوبيا وواشنطن... وسياسة الأرض المحروقة

تعتبر إثيوبيا قلب القرن الإفريقي، فهي بلد كبير يزيد عدد سكانه عن 120 مليون إنسان، ولكونها تلعب دوراً مهماً في الاستقرار السياسي والاقتصادي لإفريقيا، يحبس العالم أنفاسه مع تصاعد الصراع الداخلي الذي ترافقه أجواء شديدة التوتر، على المستوى الإقليمي والعالمي، واليوم، تنتظر العاصمة الإثيوبية أياماً عصيبة قادمة، هل يمكن إيقاف المأساة؟

■ علاء أبوفرّاج

عانت إثيوبيا- ثاني أكبر بلدان القارة الإفريقية- من ويلات الحرب الأهلية لسنين طويلة، لكنها اليوم وبعد سنوات قليلة من الاستقرار، باتت تخشى مصير سورية وليبيا، كما صرّح رئيس وزرائها أبي أحمد وهو يكشف وجود محاولات لفرض سيناريو مشابه لبلده، بعد أن توترت الأوضاع العسكرية والسياسية بشكلٍ متسارع خلال العام الماضي.

كيف وصلنا إلى هذه النقطة؟

قدمت قاسيون سابقاً عرضاً تاريخياً موجزاً بهدف توضيح بذور الأزمة الحالية، والتي لا يمكن النظر إليها إلا بوصفها نتيجة طبيعية للحلول الشكلية التجميلية التي اعتمدها الغرب سابقاً في حل الأزمات السياسية والنزاعات العسكرية. فرئيس الوزراء الحالي كان قد قرر بشكل صادم تأجيل الانتخابات في شهر آب من العام 2020، مما أدى لردود فعلٍ واسعة، وخصوصاً أن تذرّع أبي أحمد بصعوبة إجراء الانتخابات في ظل انتشار فيروس كورونا لم تكن قصة مقنعة بالنسبة لكثير من القوى السياسية والقوى القومية الأخرى، التي قرأت خطوة رئيس الوزراء بمثابة «خروجاً عن الشرعية» وتجاهلاً لاتفاقات سابقة بين القوميات الأساسية في إثيوبيا. القصة لم تقف عند هذه النقطة، فكرد فعل على تأجيل الانتخابات قررت أقلية التيغراي التي حكمت البلاد طويلاً في وقت سابق، أن تتجاهل قرار أبي أحمد، وأجرت قيادات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي انتخابات في الإقليم الخاضع لها، وهو ما رأت فيه الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا مؤشراً خطيراً في سلوك جبهة تحرير شعب تيغراي، مما أدى في نهاية المطاف إلى شن حملة عسكرية كبيرة للسيطرة على مدينة ميكيلي عاصمة الإقليم، والتي انتهت في شهر تشرين الثاني 2020 بعد أن أعلن أحمد نجاح الجيش في المهمة الموكلة له.

ما لم يأخذه أبي أحمد في الحسبان أنه في هذه الخطوة، أنه أشعل الصراع مجدداً، لتنقلب الآية اليوم بعد أن عزمت قوات جبهة التيغراي على استئناف القتال، واستعادة السيطرة على الأرض، وانطلقت باتجاه العاصمة الإثيوبية.

أصابع واشنطن

لا شك أن أبي أحمد كان عند وصوله إلى الحكم محط اهتمام القوى الدولية، تلك التي تدرك أهمية الاستقرار في إثيوبيا بالنسبة لمصالحها، فأحمد وعلى الرغم الحفاوة الغربية التي لاقاها عند وصوله كان قادراً على تحقيق استقرار نسبي في البلاد، وعلى رغم الألغام التي كانت جاهزة للانفجار في أية لحظة، كانت إثيوبيا تسرع الخطى وتحاول تدعيم دورها الإقليمي، وتحقيق التنمية الضرورية لإزالة آثار الحروب والنزاعات الأهلية السابقة. لكن الحكومة الفيدرالية التي يرأسها أبي أحمد لم تكن تتمتع بالاستقلال الكافي، فيمكن رصد الكثير من الأخطاء الإستراتيجية في سياسة الحكومة التي جرى دفعها لتسوية الأزمة السياسية بطرق عسكرية فاقمت الوضع وأشعلت شرارة الحرب الدائرة اليوم.

الهجوم المضاد الذي قادته جبهة تحرير تيغراي كان كاسحاً، وانطلق من كونه محاولة لتحرير الإقليم من سيطرة القوات الفيدرالية، لينتقل إلى هدف جديد وهو إسقاط الحكومة في العاصمة، ويدعم الجبهة اليوم تحالف من تسع قوى أخرى وقعّت مؤخراً في واشنطن على وثيقة سياسية، وانضم إلى جانب قوات جبهة تحرير تيغراي المدربون والمتمرسون في القتال كل من قوات جبهة عفار، وحركة أغاو، وحركة بني شنقول الانفصالية، وأقلية الكومنت، وجبهة التحرير الوطني، وإقليم صوماليا، وحركة غامبيلا والأورومو. وما يجمع هذه الفصائل هو أنها حركات ذات مرجعية قومية، إما انفصالية، أو أنها ترى أن دورها في الحكم محدود. لكن المشترك الأهم بينها، هو وجودها في واشنطن في الوقت الذي كان يحاول مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية للقرن الإفريقي جيفري فيلتمان إقناع الجميع بأنه يبحث خيارات التهدئة في إثيوبيا.

الأزمة الحالية لا يمكن النظر إليها إلا بوصفها نتيجة طبيعية للحلول الشكلية التجميلية التي اعتمدها الغرب سابقاً في حل الأزمات السياسية والنزاعات العسكرية

أهداف واشنطن التي يمثلها فيلتمان

قدمت واشنطن مبادرة تهدئة إلى الحكومة الفيدرالية، وجرى تقديم هذه المبادرة بوصفها خطوة جادة من فيلتمان نحو السلام، لكن الحكومة المركزية رفضت ما جاء في هذه المبادرة. وليس من الصعب إدراك الدافع وراء هذا الرفض. فالمبادرة الأمريكية وعلى الرغم من كونها تضع عناوين عريضة «للمفاوضات ووقف إطلاق النار» إلا أنها تثبت الوضع القائم، وتتجاهل مطالب الحكومة المركزية بضرورة انسحاب قوات جبهة تحرير تيغراي من الأراضي التي سيطرت عليها خارج الإقليم كشرط ضروري لهذه المفاوضات، بالإضافة إلى أن إثيوبيا لا تظهر ارتياحاً لوجود دور خارجي في هذه المفاوضات التي تراها شأناً داخلياً، وخصوصاً أن أبي أحمد كان قد وضع إشارات استفهام كبرى على دور واشنطن في «مفاوضات سد النهضة» ورأى أن واشنطن تؤجج الصراع بدل أن تجد له حلاً.

ما بين الأمر الواقع والمستقبل

تشير المعلومات الميدانية، إلى ضعف واضح لدى القوات الحكومة الفيدرالية في السيطرة على الأرض، وإضافة أطراف جديدة في الصراع تتوزع بين الشمال والجنوب سيزيد من صعوبة الوضع في المعنى الميداني العسكري، المشكلة الأكبر تكمن في وجود مؤشرات جدية على مخاطر من انقسام الجيش الذي لم ينجح أبي أحمد بعزله عن التجاذبات القومية، مما بات أحد أهم نقاط الضعف في كل مؤسسات الحكم. لا مؤشرات حتى اللحظة على نجاح مناصري أبي أحمد بفرض واقعٍ مختلف عن الواقع الحالي، فأحمدَ وعلى الرغم من إعلانه قانون الطوارئ ودعواته المواطنين لحمل السلاح استعداداً لمعركة الدفاع عن العاصمة في موقع صعب ولا يحسد عليه، ولابد له من البحث عن مخرج، يتفق الجميع، أن روسيا والصين ستكونان أكثر القوى الدولية تضرراً من حالة عدم الاستقرار في القرن الإفريقي، فهذا التوتر يمنع بكين وموسكو من تظهير نتائج العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي جرى بناؤها وتطويرها في إفريقيا في السنوات الماضية. لكن الوضع الحساس الحالي وحجم التدخلات لا يعطي صورة واضحة لما يمكن أن تحمله الأيام القادمة. فالاحتمالات المطروحة على الطاولة لا تضمن الاستقرار السياسي، فلا إن نجح أبي أحمد في قمع التمرد المسلح سيضمن النتائج اللاحقة، ولن يستطيع المتمردون ضمان أي شيء إذا ما سيطروا فعلاً على أديس أبابا. وهذا الوضع القلق مناسب جداً لواشنطن التي ترى أن إحراق إثيوبيا سيكون خياراً أفضل من رؤية تقارب ناضج بين أبي أحمد مع الصين وروسيا.

لعب أوكراني على أوتار العلاقة الروسية التركية

بدأت موجة تصعيد أوكرانية جديدة على روسيا في جبهة دونباس جنوب شرق البلاد، وسط دعمٍ أمريكي وصمت أوروبي، ولعبت كييف على وتر العلاقة الروسية التركية عبر استخدامها لورقة الطائرات المسيرة تركية الصنع المسماة «بيرقدار»... فهل سيؤثر هذا الأمر على علاقات موسكو وأنقرة؟ وما مدى جدية التصعيد الجاري في أوكرانيا؟

■ يزن بوظو

لن يهدأ الغربيون والولايات المتحدة عن محاولاتهم لإشعال الأزمات في أية منطقة من العالم، مستهدفين من خلفها كلاً من روسيا والصين، ليعاد توتير الملف الأوكراني مجدداً بتصعيد سياسي وعسكري جديد، ابتدأت ملامحه الأولى مع صدور أنباء تفيد بوجود مفاوضات جارية بين كييف ولندن لتزويد أوكرانيا بصواريخ «أرض- أرض» و«جو- أرض» وفقاً لصحيفة التايمز البريطانية في 20 من الشهر الماضي، وتلتها أنباء عن نية الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات مالية وعسكرية إلى كييف، وسط نقاشات جارية ضمن دول أعضاء حلف شمال الأطلسي «الناتو» حو القبول برغبة كييف بالانضمام إلى الحلف من عدمه.

توازى ذلك مع صدور عدة تقارير أوكرانية وأمريكية تدّعي وجود تحشيد عسكري كبير في شرق أوكرانيا بالقرب من مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك، وهو ما نفته موسكو، بالإضافة إلى اتهامات للمقاتلين الأوكرانيين بقوات الدفاع الشعبي الموجودين فيهما، بقيامهم بأعمال عسكرية عدائية، وقامت كييف بالرد عليها مستخدمةً طائرات مُسيّرة «من دون طيار» لتخرق بذلك اتفاق مينسك.

استخدام ورقة «بيرقدار»

تحدثت هيئة الأركان العامة الأوكرانية أول الأمر عن استخدام الجيش «مسيرات بيرقدار التركية» بالهجوم على دونباس بذريعة «إجبار العدو على وقف إطلاق النار» وهو تصريح سرعان ما تداولته وسائل الإعلام وبرزت مجموعة من التحليلات تفيد- بل وتؤكد- نشوء صراع روسي- تركي في الملف، وتوسعت التحليلات لتنعي أية علاقة بين موسكو وأنقرة، وسط صمت من تركيا في بادئ الأمر، لكن وبعد ذكر المسيرات المستخدمة في تصريح لرئيس لجنة الدفاع في مجلس «الدوما» الروسي، أندريه كارتابولوف، حيث قال: إن «استخدام الجيش الأوكراني طائرة «بيرقدار» في دونباس باعتراف الأركان العامة الأوكرانية، سيؤدي إلى مزيد من التصعيد في أوكرانيا»، خرج وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو مصرحاً: «عندما تشتري دولة ما أية أسلحة دفاعية منا، أو من أية دولة أخرى، فتتوقف هذه الأسلحة أن تكون أسلحة تركية أو روسية أو أوكرانية. أي يعني: أن هذه الأسلحة لا تعد تركية بعد أن اشتروها منا. وذلك بالرغم من أنها مصنوعة في تركيا، إذ أن أوكرانيا هي صاحبة الأسلحة»، لكن على الرغم من ذلك استمرت الجهات الرسمية الأوكرانية بإلصاق الجنسية التركية على طائراتها المسيرة بمختلف التصريحات.

وباختصار، يهدف هذا السلوك الأوكراني، والأمريكي من خلفه، إلى استهداف العلاقات الروسية التركية وتحديداً منها: تفاهم أستانا، وهو أمر يدركه كلا الطرفين.

محاولات استجرار روسيا لصدام مسلح في أوكرانيا

شبّه بعض المحللين ما يجري في دونباس الآن- بالنسبة لروسيا- بما يجري في تايوان بالنسبة للصين، رغم اختلاف الملفين، من ناحية أن أي عمل عسكري كبير قد يجري في أيّ من هذه المناطق سيؤدي إلى توترات كبرى على المستوى العالمي.

أعلنت روسيا مراراً استعدادها للقيام بأي نشاط عسكري في أوكرانيا إذا استدعت الضرورة ذلك، وهو الأمر الذي ما يزال بعيداً رغم كل التصعيد الجاري في أوكرانيا، ليكون في الحقيقة أن ما يجري يشبه محاولات الغربيين لاستجرار روسيا إلى «مستنقع» أفغانستان أكثر منه ما يتعلق بالصين وتايوان، وبالمثل من المحاولات العديدة السابقة التي لم تفض إلى هذه الحدة من التصعيد، سواء في أفغانستان، أو ما قبلها في قره باغ بالصراع الأرمني الأذري السابق، من المرجح أن تنتهي موجة التصعيد الجارية بتقدم جديد ضمن المسار السياسي للملف، وبغير المصلحة الغربية والأمريكية، وتحديداً عبر التعاونين الروسي التركي أو الروسي الألماني الذي يجري استهدافهما، وقد أشار وزير الخارجية الروسية إلى محاولات أوكرانيا «جر روسيا إلى نوع من أعمال عنف» هناك.

يهدف هذا السلوك الأوكراني والأمريكي من خلفه إلى استهداف العلاقات الروسية التركية وتحديداً منها تفاهم أستانا وهو أمر يدركه كلا الطرفين

القرم

رغم انتهاء ملف شبه جزيرة القرم عبر الاستفتاء الشعبي الذي جرى قبل عدة سنوات، وإعادتها إلى روسيا، تستمر أوكرانيا مدعومة من واشنطن بالتصعيد تجاه هذه المسألة للضغط على موسكو، بالتوازي مع مجمل التحركات السياسية الأخرى.

ارتدادات داخلية ومشاكل اقتصادية ومعاشية

إثر التصعيد الأخير في دونباس، برزت عدة إشكالات داخل حكومة زيلينسكي نفسها، ليس أقلها تناقض التصريحات بين رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع الأوكرانيين حول استخدام الجيش الأوكراني لطائرات «بيرقدار» المسيرة، وقد أشار وزير الخارجية الروسي لهذا الأمر بقوله «قائد القوات المسلحة الأوكرانية يعلن استخدام هذه الأسلحة «الطائرة المسيرة»، ووزير الدفاع يقول: إنه لم يحدث شيء من هذا القبيل» واصفاً هذا التناقض بـ«الغامض»، ليقوم وزير الدفاع الأوكراني أندريه تاران في الثاني من الشهر الجاري بتقديم استقالته إلى البرلمان دون أية توضيحات حول الأسباب خلف هذا الأمر، إلى أنه لا يحتاج للكثير من الاجتهاد لمعرفة ارتباطه مع مجريات دونباس، والتي قد يكون استخدام مسيرات «بيرقدار» قد جرى دون موافقة وزارة الدفاع على ذلك، أو حتى دون علمها أساساً، مما يعني وجود مؤشرات بخلافات وانقسامات عميقة داخل الحكومة الأوكرانية، ويأتي هذا الأمر بالتوازي مع تصاعد الأزمة الاقتصادية داخل البلاد، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الطاقة والتهديد بتقلص عوائد ترانزيت الغاز في أوكرانيا بسبب «السيل الشمالي-2» مع ارتفاع درجات الاحتقان الشعبي في البلاد، وهو الأمر الذي تستفيد منه كييف بالتصعيد الجاري أيضاً لقمع أية تحركات شعبية معارضة قد تنشأ بداخلها، وليكون بالمختصر، أن كل المساعي الغربية برفع أوكرانيا إعلامياً وسياسياً تنعكس على أرض الواقع، وتتطور بأشكال تُناقض رغباتهم، بينما تتعامل موسكو بحذر وعقلانية مع هذه الأحداث.

آخر المستجدات في الساحة الأفغانية...

طريق إلزامي نحو الاستقرار

تهتز أفغانستان على وقع التفجيرات المتتالية التي تتبناها «حركة داعش» والتي بات من الواضح أنها ستكون حجر الأساس في السياسة الأمريكية الهادفة إلى دفع أفغانستان إلى حرب أهلية، الهجوم الكبير الذي استهدف أحد قادة طالبان العسكريين في مستشفى في كابل لن يكون آخر المحاولات.

■ عناب منصور

ويبدو أن طالبان قد بدأت بإجراءات ملموسة في صفوفها، فجرى الإعلان عن طرد حوالي 200 شخص «أساءوا استخدام صلاحياتهم الوظيفية»، وقد صدر هذا القرار من قبل لجنة تطهير خاصة شكلتها طالبان في وقت سابق.

المؤشرات السياسية والميدانية تشير إلى أن الضغط الأمريكي لن ينخفض قريباً، ويبدو أن نشاط تنظيم داعش الذي استخدمته واشنطن وزجّته في المعارك خدمة لمصالحها يتوسع، حتى بات جزءاً من المشهد الأفغاني. ولكن السؤال يبقى: هل ازدياد نشاط داعش يعني بالضرورة تداعياً في حكم طالبان؟ ربما تنجح هذه الأخيرة إذا ما استطاعت رص صفوفها أن تحشد الشعب الأفغاني في مواجهة القوى التي تعمل على توتير الأجواء، وخصوصاً أن توجهاً من هذا النوع سيشكّل نقطة تلاقٍ مع القوى الإقليمية، والتي تسعى بشكّل معلن إلى تقليل الآثار السلبية للفوضى التي خلفتها واشنطن.

الانفجار في المستشفى الواقع في العاصمة الأفغانية كابل أوقع 25 قتيلاً وعشرات الجرحى، وتبنى تنظيم داعش المسؤولية عن هذا التفجير الذي استهدف القيادي حمد الله مخلص.

هذه المؤشرات وغيرها دفعت حركة طالبان إلى ضرورة اتخاذ إجراءات جدّية لتحصين نفسها، وكانت أولى هذه الخطوات، هي الدعوة التي وجهها القائد الأعلى للحركة- الملا هبة الله أخوند زادة- إلى مسؤولي الحركة لضرورة ملاحقة الخصوم المتسللين إلى صفوف الحركة والقضاء عليهم، ووضح أن قادة الحركة «يجب عليهم التحقق من المقاتلين في صفوفهم، والتأكد من عدم وجود كيانات غير معروفة تعمل ضد رغبة الحكومة، والقضاء عليها في أسرع وقت ممكن».

المهمة الرئيسية للخارجية الروسية

في تصريحات جديدة أدلى بها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، قال إن المهمة الرئيسية لروسيا تتمثل في منع زعزعة استقرار حلفائها في منطقة أسيا الوسطى، بعد وصول حركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان، وأضاف لافروف أنه من الضروري منع زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة والتهديدات الإرهابية وتجارة المخدرات من أفغانستان، ومن الضروري أيضا قمع هذه المخاطر داخل أفغانستان نفسها.

كلمات لافروف هذه جاءات بشكل واضح لتقول إن أكثر المعنيين اليوم في استقرار أفغانستان بعد شعبها هي دول الجوار، وتحديداً روسيا والصين، والذين يرون في استقرار أفغانستان مصلحة مشتركة، وهو ما سيشكل دافعة حقيقية للاستقرار.

ليبيا: توتير سياسي قبيل مؤتمر باريس

من المزمع أن يقام مؤتمر دولي حول ليبيا في العاصمة الفرنسية باريس في 12 تشرين الثاني، ستشارك فيه وفود من كل من فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة والأطراف المشاركة في مؤتمر برلين وممثلون عن الحكومة الليبية.

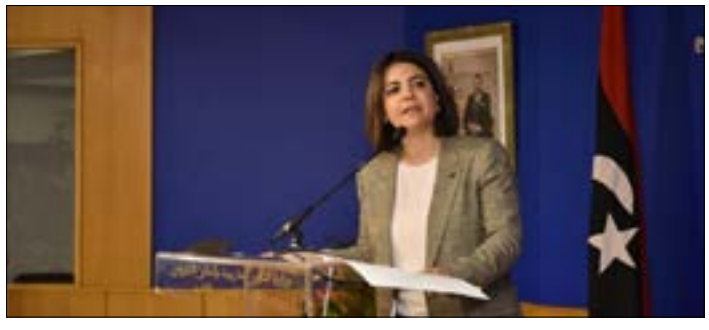

أعلن عن مشاركة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في المؤتمر في الخامس من الشهر الجاري، حيث نقلت وكالة «تاس» عن السفارة الروسية في باريس، أن «لافروف سيرأس الوفد الروسي في مؤتمر دولي بشأن ليبيا في باريس يوم 12 نوفمبر».

يشير هذا الإعلان- ومشاركة وزير الخارجية الروسي- جدية انخراط موسكو بالمؤتمر المقبل، وعزمها على دفع العملية السياسية، وتحديداً بجانبيها الانتخابي، ومسألة إكمال خروج القوات الأجنبية، الأمر الذي لا يرضي بعضاً من الأطراف المتشددة الليبية، لتبرز في اليوم التالي خلافات تتعلق بوزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، حيث نُقل على لسانها تصريح يفيد بعزم الحكومة الليبية تسليم المتهم بقضية لوكربي الليبي أبو عجيلة مسعود إلى واشنطن، لتصدر «جبهة النضال الوطني» في ليبيا بياناً يستنكر هذا الأمر، ويصعد على وزيرة الخارجية، انطلاقاً من مبادئ وطنية صحيحة، لكن بأهداف على العكس منها، ولتعلن المتحدثة باسم المجلس الرئاسي الليبي نجوى وهيبة: أن المجلس قد اتخذ قراراً بإيقاف وزيرة الخارجية عن عملها، وإحالتها إلى التحقيق، ومنعها من السفر إثر «انفراد المنقوش بالسياسة الخارجية دون التنسيق معه بالمخالفة للاتفاق السياسي».

لتقوم المنقوش بنفي هذا الأمر، وتصدر الحكومة الليبية بياناً يدعو فيه وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش إلى استئناف مهامها على رأس الوزارة، رداً على قرار المجلس الرئاسي.

الصورة عالمياً

• أقر الكونغرس الأمريكي خطة استثمارية بقيمة 1,2 تريليون دولار، طرحها الرئيس بايدن لتحديث البنى التحتية المتقادمة في البلاد بعد تعثر وتأجيل عدة مرات بسبب الانقسام الأمريكي الداخلي.

• ارتفعت أسعار النفط، لتعوض بعض خسائرها، بعدما رفضت مجموعة «أوبك+» دعوة أمريكية لزيادة الإمدادات، واتفقت على التمسك بخطط لعودة تدريجية للإنتاج الذي توقف بسبب الجائحة.

• كشف برنامج التحقيقات الصحفية «ما خفي أعظم» الذي تبثه قناة الجزيرة القطرية، عن وجود «إسرائيليين» اثنين مخطوفين خارج الأراضي المحتلة، لدى حركة أطلقت على نفسها «حرية».

• قال أندريه بيلوسوف نائب ممثل روسيا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف: إن مشروع القرار الروسي بشأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم يمر في الأمم المتحدة.

• اندلعت اشتباكات في العاصمة العراقية بغداد، وتحديداً أمام بوابة المنطقة الخضراء من جهة وزارة التخطيط، بين متظاهرين معترضين على نتائج الانتخابات والقوى الأمنية.

• أعلن المتحدث باسم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، أن البرلمان فوض الهيئة بإنتاج 120 كغ من اليورانيوم المخصب. وأكد امتلاك إيران أكثر من 210 كغ بالإضافة إلى 25 كغ مخصب بنسبة 60%.

تركيا وحاجتها العمليّة للشرق

تسير تركيا في سياسة خطيرة وغير معتادة في مجال التعاون التكنولوجي والعسكري، فبعد جولة لعب لا تُنسى عندما حزمت أنقرة أمرها بشراء أنظمة الدفاع الجوي الروسية S-400 ABM، تقرر تركيا اليوم البدء بتحديث أسطولها من الطائرات المقاتلة. يمكن للبعض أن يرى بأنّ سياسة تركيا هي «الموازنة» بين القوى الكبرى على الساحة الدولية. يشير مصطلح الموازنة عادة إلى محتوى ودّي، ولكن بالنسبة لأنقرة يعني حصّة متناسبة من الإزعاج والابتزاز لجميع «شركائها»، مع تكتيكات تتجلّى في طيف واسع من الإجراءات السياسية الخارجية.

■ الكسندر يارماكوف
ترجمة: قاسيون

للوضع الحالي في سياسات الدفاع التركية جذوره في التحولات السياسية العالمية، حيث بات شراء أنظمة الصواريخ الروسية نقطة تحوّل. لكن، ومهما بدا الأمر ساخراً، فنقطة التحوّل هذه قد نجمت عن سلسلة من الأحداث، غير المترابطة بالضرورة.

القوات المسلحة التركية كبيرة ومسلحة بشكل جيّد. عادة ما يتم الإشارة إلى القوات المسلحة التركية كثاني أكبر قوة عسكرية في الناتو بعد الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي قد يكون هذا الأمر صحيحاً من حيث الأرقام، فهو ليس صحيحاً بالضرورة بما يتعلق بالقدرات القتالية. ولهذا تبذل تركيا جهوداً كبيرة لتطوير مجمع صناعاتها العسكرية، حيث تسعى جاهدة وبشكل متزايد إلى تزويد نفسها بالأسلحة المنتجة محلياً، بما في ذلك الأسلحة عالية التقنية. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة، لا سيّما في المجالات الأكثر تطوراً وتكلفة، وهو أمر غير لائق تقريباً لقوة عسكرية كبرى لها طموحاتها الجريئة.

حتّى وقت قريب، كان أحد القطاعات الإشكالية هو أنظمة صواريخ الدفاع الجوي الأرضية متوسطة المدى «وكذلك بعيدة المدى». في بداية العقد الماضي، كانت أنظمة MIM-23 Hawk الأمريكية هي أفضل ما تمتلكه تركيا. في حين أنّ تركيا خضعت لتحديث عميق بمساعدة الشركات الأمريكية والنرويجية، فقد كانت منظوماتها الصاروخية عائدة إلى حقبة الستينات، ما يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات اليوم. في 2007، أرسلت تركيا طلباً للشركات الأجنبية حول العالم لتزويدها بعروض منظومات صاروخية حديثة. كانت باتريوت- باك3 الأمريكية، وأستر- 30 الأوروبية، واس- 300 الروسية، وإتش- كيو- 9 الصينية جميعها معروضة.

كانت الأولوية بلا شك لعروض حلفاء الأتراك في الناتو، ولكنّ ثمنها كان يتخطى بكثير السقف الذي يمكن لتركيا دفعه. كانت تركيا قد خصصت بشكل رسمي مليار دولار. ورغم أنّنا لا نعرف شيئاً عن المحادثات الخاصة، ففي تقرير تمّ تقديمه إلى الكونغرس الأمريكي في 2009، فقد كان الثمن الذي وضعه الأمريكيون لمنظوماتهم 7,8 مليارات دولار. من هنا جاء الإعلان التركي الصاعق في 2013 عن قرارها شراء منظومات اتش- كيو- 9 الصينية، التي تصنعها الصين بترخيص من اس- 300 الروسية. وكانت قيمة العقد 3,4 مليارات دولار.

ورغم أنّ السخط الذي أبداه الأمريكيون لم يصل إلى مستوى ما نشهده اليوم، فقد كان حاداً ومفهوماً في الوقت ذاته. وفي يومها أيضاً استخدمت الولايات المتحدة الحجج ذاتها لمحاولة منع تركيا من شراء السلاح الصيني- الروسي. بدأ الحديث بين حلفاء الناتو عندها عن أنّه يجب التفكير في تقييد وصول أنقرة لمنع وصول المعلومات إلى أيدي «المدربين من الشرق» الذين من المؤكد أنّهم سيصلون مع منظومات الصواريخ. وكانت هناك مزاعم بأنّ الرادارات الأمريكية المضادة للصواريخ لن تكون قادرة على تحديد أهداف من منظومات الصواريخ الصينية، وكان ذلك إشارة واضحة إلى رادارات AN/TPY-2 المنشورة في تركيا و«إسرائيل». وهذه الرادارات هي جزء من أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكي العالمية.

السرعة التي تمّ فيها توقيع الصفقة لشراء منظومات الصواريخ الروسية تشير إلى أنّ الموافقة على هذه الصفقة قد اتخذت في أعلى المستويات

ليس مجرّد ضغط

كان الكثير يرون بأنّ الأتراك يستخدمون الصين منذ البداية للضغط على الولايات المتحدة بهدف الحصول على صفقة أفضل فيما يتعلق بالسعر ونقل التكنولوجيا. كانت المفاوضات مع بكين فاترة، وشهد أيلول/ سبتمبر 2014 إعلاناً مفتعلاً بأنّ الصفقة قد فشلت. في هذا الوقت بدأت تركيا بلعب «ورقة أوروبا»، مع بدء وسائل الإعلام التركية بالاعتقاد بأنّ أنقرة تفضل العرض الأوروبي.

ربّما كان ليحصل هذا وينتهي الأمر بتوقيع اتفاق اللحظة الأخيرة بين الحلفاء، ولكن محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في 16 تموز/ يوليو 2016، ساهمت في إعادة ترتيب الأوضاع بشكل جديد. كان يسود اعتقاد محق بأنّ جزءاً من القوات المسلحة التركية موالية لأمريكا، خاصة مع حفاظ هؤلاء على العلاقات الوطيدة غير الرسمية مع الأكاديميات العسكرية الأمريكية. وتوجهت على إثر ذلك أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة.

في تلك المرحلة، كانت العلاقات بين موسكو وأنقرة في أدنى مستوياتها بسبب المواقف المتضاربة في سورية، حيث تمّ إسقاط طائرة روسية من طراز Su-24M على يد الأتراك في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 أثناء عملية قريبة من الحدود التركية. ولكنّ قمع الأتراك للانقلاب الموالي للولايات المتحدة، كان له تأثير السحر على العلاقة بين البلدين، لتجد روسيا نفسها بعد فترة قصيرة أمام فرصة متعددة الأوجه، من بينها عرض أسلحتها لتركيا.

السرعة التي تمّ فيها توقيع الصفقة لشراء منظومات الصواريخ الروسية تشير إلى أنّ الموافقة على هذه الصفقة قد اتخذت في أعلى المستويات، وبدأ التحضر لموجة الغضب التالية. فالزمن لم يعد 2013، ولم ترد الولايات المتحدة التهاون بشراء دولة من الناتو سلاحاً من روسيا، ولهذا وصلت الأمور إلى فرضها عقوبات ضدّ «المكتب الرئاسي للصناعات الدفاعية SSB»، وهو المكتب الحيوي في الإدارة والتطوير العسكري التركية، والذي كان اسمه عند تأسيسه في 1985 «مكتب إدارة دعم وتطوير الصناعات الدفاعية»، قبل أن يصدر أردوغان في 2018 مرسوماً بتغيير اسمه وتتبيعه بشكل مباشر للرئاسة التركية، في دلالة على أنّ عهد الجيش الانقلابي الموالي للأمريكيين قد ولّى.

السرعة التي تمّ فيها توقيع الصفقة لشراء منظومات الصواريخ الروسية تشير إلى أنّ الموافقة على هذه الصفقة قد اتخذت في أعلى المستويات، وبدأ التحضر لموجة الغضب التالية. فالزمن لم يعد 2013، ولم ترد الولايات المتحدة التهاون بشراء دولة من الناتو سلاحاً من روسيا، ولهذا وصلت الأمور إلى فرضها عقوبات ضدّ «المكتب الرئاسي للصناعات الدفاعية SSB»، وهو المكتب الحيوي في الإدارة والتطوير العسكري التركية، والذي كان اسمه عند تأسيسه في 1985 «مكتب إدارة دعم وتطوير الصناعات الدفاعية»، قبل أن يصدر أردوغان في 2018 مرسوماً بتغيير اسمه وتتبيعه بشكل مباشر للرئاسة التركية، في دلالة على أنّ عهد الجيش الانقلابي الموالي للأمريكيين قد ولّى.

كي لا يتحول جيشها إلى بعبع فارغ

النفي التركي

العقوبة الرئيسية التي اعتمدها الأمريكيون مقابل «العصيان التركي» هو طردهم من برنامج تطوير الجيل الخامس من الطائرات المقاتلة F–35، حيث قام الكونغرس في 2018 بتمرير قانون يوقف مشاركة تركيا في البرنامج. وبعد عام عندما تخطت تركيا الخطوط الحمر بتسلمها دفعة S–400، تمّ طردها بشكل نهائي من البرنامج.

صيغة برنامج تطوير F–35 فريدة. فرغم اشتراك عدد من الدول الغربية بتطويره، فبريطانيا هي الوحيدة التي تشارك الولايات المتحدة في المساهمة البحثية والتطويرية للبرنامج، أمّا بقية الدول ومن بينهم تركيا، فمساهمتها مقتصرة تقريباً على التمويل وشراء الدفعات التجريبية الأولى وحصول الطيارين على التدريب. مشروع التطوير هذا باهظ الثمن بشكل كبير، وشعار أنّ كلّ قطعة من الطائرة ستأتي من مكان، وذلك رغم قدرة الولايات المتحدة على تصنيعها كلياً بشكل منفرد من الناحية التقنية، هو أمر متعلّق بشكل رئيس بتوزيع أعباء صناعة هذه الطائرات. ولكن هذا لا يعني بأنّ الدول المشاركة لن تكسب شيئاً، فصناعاتها الوطنية غير الشاملة ستعمل لإنتاج أجزاء الطائرة، وهو ما يجعلنا نفهم أنّ السلطات الكندية كمثال أعلنت رسمياً بأنّها لن تشتري طائرات F–35، ولكنّها استمرّت رغم ذلك بدفع المستحقات المالية لمشروع تطويرها ولم تنسحب منها، وذلك بهدف عدم إقصاء الجزء الكندي الصناعي من المشروع.

كانت الصناعة العسكرية التركية لتنتفع بالأمر بكل تأكيد، خاصة مع الخبرات الهامة لدى الأتراك بمجال تطوير الطائرات. فشركة الطائرات التركية المملوكة للدولة TAI تقوم بتصنيع مقاتلات F–16 بشكل مرخّص لصالح القوات الجوية التركية والمصرية، وبعض قطع غيارها لبلدان أخرى منذ الثمانينات. كما كانت تركيا تخطط لشراء 100 على الأقل من طائرات F–35A التي تهبط على الأرض، وقد يتبعها شراؤها لـ47 من طائرات F–35B القادرة على الإقلاع من سفن من طراز «الأناضول». وكانت جائزة تركيا عظيمة بدورها، حيث كان من الموعود قيامها بافتتاح خطوط تصنيع حوالي 900 نوع قطع غيار لطائرات F–35، ولهذا قدّرت الولايات المتحدة بأنّ تركيا ستخسر 9 مليارات دولار حال إخراجها من البرنامج.

لكن هناك مشكلة أخرى غير المشكلة الاقتصادية يجب أن تواجهها تركيا اليوم: ما الطائرات التي ستستخدمها القوات المسلحة التركية؟ الطائرة الرئيسية لدى القوى الجوية التركية اليوم هي F–16، فتركيا تملك 260 طائرة منها، ما يجعل أسطولها الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة و«إسرائيل». لكن رغم التعديلات والتحديثات، فأغلب الطائرات التركية تعمل منذ 1987 و1994، وحتّى مع زيادة الأعمار الافتراضية للكثير منها، فالطائرات التركية الأقدم قاربت على انتهاء عمرها التشغيلي. لقد اضطرّت تركيا في 2011، وبسبب التأخر في برنامج F–35 أن تستلم ثلاثين طائرة F–16 من أجل سدّ الثغرة لديها. لكن ورغم أنّه كان من المخطط استلام تركيا لطائرات F–35 في 2015، فقد تأخر تسليم أوّل دفعة تجريبية من الطائرة إلى الأتراك حتّى آب/ أغسطس 2018.

كان التبرير لذلك أنّ الطائرات الأولى التي يتمّ تصنيعها تبقى في الولايات المتحدة، حيث يخضع الطيارون والفنيون من جميع الدول المشاركة لتدريب مركزي في منشآت تدريب دولية. بعد ذلك يمكن إرسال الطائرات إلى البلد المعني، أو قد تبقى في الولايات المتحدة. في الحالة التركيّة لم ينجح هذا المنهج. فكما أفادت التقارير التركية، الأفراد الأتراك تلقوا تدريبات زائفة، وتوقف التدريب بشكل كلي في حزيران/ يونيو 2019، عندما طُلب إلى المتدربين الأتراك حزم أمتعتهم والعودة إلى ديارهم – دون طائرات بكل تأكيد. الطائرات المملوكة لتركيا رسمياً، والتي دفعت ثمنها، محظور الحصول عليها. ينطبق ذلك على الطائرات الستّ الأولى التي تسلّمتها تركيا رسمياً وطارت بالفعل بعلامات تعريف تركية، وكذلك على بقيّة الطائرات التي لم تسلّم لها.

رغم أنّ المحادثات المغلقة مستمرة بين الأتراك والأمريكيين من أجل «تسوية المظالم» التركية، يبدو أنّها ستكون محادثات طويلة وصعبة، ومن غير المرجح أن يتم من خلالها تعويض تركيا بأيّ شكل. كان أردوغان قد أشار إلى أنّ تركيا أنفقت 1,4 مليار دولار على برنامج تطوير F–35.

إنّ الأزمة التركية-الغربية العسكرية هي جزء من الأزمة العسكرية الغربية عموماً وإلّا لما كان الأتراك اضطروا لشراء منظومة صواريخ اتش- كيو-9 الصينية

S-400 هو بداية فقط

بدأت الولايات المتحدة بأعذار متتالية متنوعة بفرض عقوبات أخرى تحظر التعاون التقني والعسكري مع تركيا، حيث وجدت تركيا نفسها تكافح لشراء قطع غيار لطائراتها F–16. العقوبات الأمريكية على التعاون العسكري مع تركيا تفرض وتزال ويعاد فرضها ويتم تجاوزها بشكل يجعل تركيا تشعر بمضايقات كبرى. في نهاية المطاف، وجدت القوى الجوية التركية نفسها دون الطائرات التي كان من المقرر أن تبني حولها برنامج أسطولها النفّاث الوطني بأكمله. وحتّى أبرز المتفائلين يعلم أنّ عدم الاستقرار، والتأخيرات المتوقعة، تعني بأنّ على القوى الجوية التركية أن تشتري طائرات جديدة بأقصى سرعة.

في عرض الطيران في مدينة جوكوفسكي الروسية في 2019، كان أردوغان هو أبرز الضيوف. وبدا بأنّ التصريحات المتتالية من قبل فلاديمير بوتين وأردوغان عن إمكانية بيع روسيا لتركيا مقاتلات Su–35 وSu–57 قد يغيران الكثير. لكن وزير الدفاع التركي، وعلى عكس الإعلام التركي الذي قال بأنّه سيتمّ التوقيع على الصفقة عمّا قريب، أنكر حدوث ذلك. وقال بأنّ تركيا تخطط للتأكد من قيام الولايات المتحدة بتسليمها طائرات F–35. بدا بأنّ هناك الكثير من التصريحات المتناقضة حول الأمر. ثمّ في آخر شهر أيلول/ سبتمبر 2021، قدمت تركيا طلباً رسمياً للولايات المتحدة كي تزودها بـ 40 مقاتلة من الطراز الحديث من F–16، وعدد من مستلزمات تحديث طائراتها. طرازً Block–70 هو أحدث تطوير لطائرة F–16، وقد بيعت حتّى الآن منها 66 لتايوان، و16 للبحرين، و14 لسلوفاكيا، و8 لبلغاريا، و24 للمغرب.

من ناحية، تحتاج القوات الجوية التركية لطائرات حديثة بأيّ ثمن. لكن من ناحية أخرى، فالإصرار التركي على أنّ مسألة تفعيل منظومات صواريخ S–400 التي اشترتها، والطلبات الإضافية لشراء المزيد منها هي شأن تركي، هو أمر مهين للولايات المتحدة. حتّى يوافق الكونغرس على طلبات الشراء التركية، فقد يطلب إخراج المنظومات الروسية من الخدمة ووضعها في التخزين، وربّما يطلب تخلي تركيا عن أيّ تعاون عسكري مع روسيا، وبعض التعاون في المجالات الاقتصادية حتّى، وهو الأمر الذي لا يبدو بأنّ تركيا ستعتبره قابلاً حتى للنقاش.

الطرح التركي يعتمد على ما أعلنته بعض الدوائر الأمريكية ببرود عن أنّ بيع تركيا طائرات F–16 سيكون كتعويض عن مساهمتها في مشروع F–35 الذي حُرمت منه. يقول البعض بأنّ الأتراك مضطرون لعقد الصفقة مع الأمريكيين لأنّ بنيتهم العسكرية وطاقمهم مدرّب أمريكياً على السلاح الأمريكي. ولكن هناك دول كثيرة، مثل الهند وماليزيا ومصر، لديها أساطيل من بلدان مختلفة، والأمر يسير بشكل جيّد معها. من هنا يمكننا أن نتنبأ بأنّه في حال استمرار الولايات المتحدة وشركائها الغربيين بعزل تركيا عسكرياً، فلن تجد تركيا خياراً سوى الحصول على المساعدة الروسية في تطوير أسطولها، وتحويله بشكل متزايد إلى محلي الصنع. سيكون العون الروسي الجوي بمثابة تأمين– جزئي على الأقل– لمقاومة الحظر الأمريكي.

من وجهة النظر الروسية، الوضع بسيط بما يكفي للتعامل معه بسهولة: على موسكو الاستفادة من الانقسامات في الناتو، لا سيما بين اللاعبين الرئيسيين في F–35. سيكون الأمر بمثابة إسقاط 100 طائرة F–35 بفوجي صواريخ S–400. وقد يعني هذا الوصول إلى حصول تركيا على طائرات Su–35 الروسية أيضاً. تبدو في سبيل هذا الأمر جميع المخاوف من تسريب الأسلحة إلى بلد مثل تركيا، صغيرة مقارنة مع المكاسب.

إنّ الأزمة التركية– الغربية العسكرية هي جزء من الأزمة العسكرية الغربية عموماً، وإلّا لما كان الأتراك اضطروا في 2013 للأخذ في الاعتبار شراء منظومة صواريخ اتش– كيو– 9 الصينية التي يتمّ تصنيعها بترخيص من S–300 الروسية، والبدء بإشعال نيران غيظ الغرب.

■ بتصرّف عن: The Turkish Gambit

عبقرية الثورة

ولد لينين من أجل الثورة. فأصبح بحق وصدق مبعث الحركات الثورية، وأمهر أستاذ في قيادتها وتوجيهها. ولم يكن يرى مسروراً أو مبتهجاً إلا في أيام الانقلابات الثورية. ولا أقصد بكلامي هذا أن لينين كان يؤيد بشكل مطلق كل حركة انقلابية أو انفجار ثوري. كلا لا أقصد ذلك أبداً. بل إن فطنته وعبقريته الثورية كانتا تستطيعان التفريق بين الثورة وبين الالتواءات الثورية. وقد انتشرت في حزبنا عبارة صحيحة عن لينين، وهي أن «لينين يسبح في أمواج الثورة كما تسبح السمكة في الماء». وأتذكر حادثتين حدثتا للينين تدلان دلالة واضحة على مدى عبقريته الثورية ومدى فطنته وجرأته.

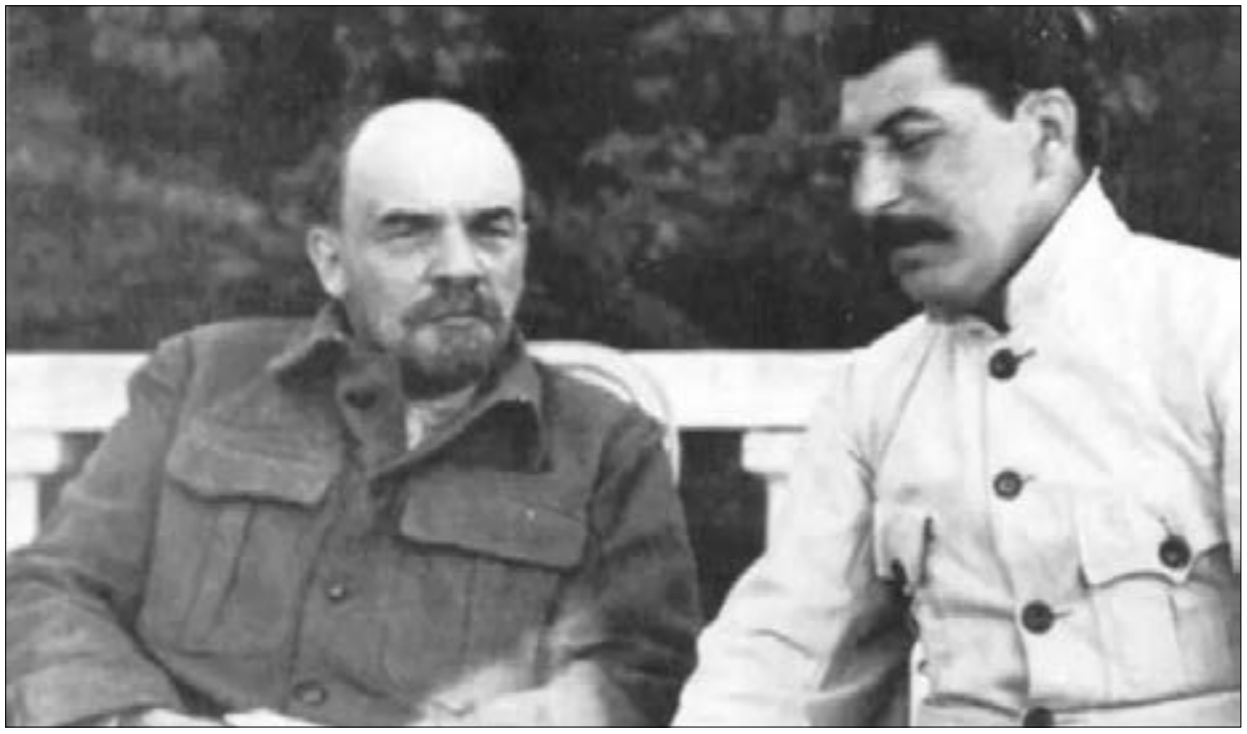

■ جوزيف ستالين

أما الحادثة الأولى، فكانت قبيل نشوب ثورة أكتوبر بمدة وجيزة، حيث إن ملايين من الفلاحين والجنود في المؤخرة والجبهة كانوا ينادون بالسلم ويتوقون إليه. وأن جنرالات الجيش والبرجوازية كانوا يهيئون ديكتاتورية عسكرية لمتابعة الحرب إلى النهاية. وأن الأحزاب الاشتراكية كانت تؤيد متابعة الحرب وتتهم حزب البولشفيك بصلته مع الألمان وتجسسه لحسابهم. وكان كيرنسكي يسعى إلى القضاء على نفوذ الحزب وقد نجح بعض النجاح. وكانت الجيوش الألمانية– المجرية تضغط على جيوشنا المنهوكة المشتتة والأحزاب الاشتراكية الغربية المتفقة مع حكومتها لمتابعة الحرب حتى النصر الأخير.

تجاه هذه الأوضاع، كانت الثورة تتراءى للكثيرين في تلك الاثناء أنها مغامرة. ولكن لينين لم يجبن أبداً بل رأى أن الثورة أمر محتوم لا يمكن تلافيه، بل سيقع وستنتصر الثورة. وستنتهي بوقوعها في روسيا الحرب الاستعمارية إلى حرب أهلية، وستولد من هذه الثورة الجمهوريات السوفياتية، وستكون هذه الجمهوريات نواة الحركة الثورية في العالم. وقد صدق هذا الحدس الثوري وتم بنجاح باهر منقطع النظير.

أما الحادثة الثانية، فحدثت عقب نشوب ثورة أكتوبر بأيام، وذلك عندما قرر مجلس مفوضي الشعب أن يطلب من الجنرال دوخونين قائد القوات الروسية إلقاء السلاح وعقد الهدنة مع الألمان. أتذكر أن لينين وكريلينكو وأنا، ذهبنا جميعاً إلى مقر القيادة في بتروغراد لإعلام دوخونين بالأمر.

لقد كانت ساعة رهيبة، فقد رفض دوخونين والقيادة العامة الانصياع لأوامر مجلس مفوضي الشعب. وكان قادة الجيش كلهم تابعين للقيادة العامة، أما الجنود الذين يربوا عددهم على اثني عشر مليوناً، والخاضعون لأوامر عسكرية مناوئة للنظام السوفياتي، فلم يكن يعرف موقفهم تماماً.

وكان طلاب المدرسة العسكرية يهيئون عصياناً فيما بينهم، وكيرنسكي يزحف إلى العاصمة. في تلك الساعات العصيبة، وبعد صمت قصير، افترّ ثغر لينين وطفح البشر في محياه وصاح بنا: هيا إلى مركز البريد، فسيقدم لنا خدمة جلّى.

فعزلنا بأمر خاص الجنرال دوخونين، وعيننا مكانه كريلينكو، ووجهنا إلى الجنود نداء طلبنا فيه أن يعزلوا قادتهم ويكفوا عن الحرب في الجبهة وأن يؤازروا قضية السلم.

كان عملنا هذا مجهول النتائج، ولكن لينين لم يخف ولم يتردد في تنفيذه، بل كان يثق تماماً بأن الجيش يريد السلم، وأنه سيجتاح في طريقه جميع العقبات وأن هذا النداء السلمي سوف لا يؤثر في الجبهة الروسية الألمانية وحسب، بل سيترك أثراً عميقاً في قلوب جميع الجنود المتحاربين.

إن فطنة لينين الثورية كانت كفيلة بتنفيذ كل الأعمال بدقة ونجاح، وأن إدراكه العبقري وإحاطته بالأمور إحاطة تامة، كانا يؤهبانه أبداً لوضع هدف صحيح وخطة ثورية واضحة وطريق مستقيم.

حول دور النشر العمالية في أوروبا

نشأ وضع معقد في مجال نشر الكتب عالمياً بتأثير مجموعة من العوامل، لذلك نطرح السؤال الآتي: ما هو مصير دور النشر التقليدية؟

■ قاسيون

أدت الأزمة الرأسمالية أولاً، وظروف الوباء الحالي ثانياً، بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بكل بلد، إلى حدوث تراجع عام في سوق الكتب. فالمكتبات البريطانية شهدت تراجعاً عاماً خلال العامين الماضين على سبيل المثال.

وجرى انزياح في عالم عمالقة النشر العالميين، فالعمالقة الستة المعروفون لم يعودوا عمالقة لأن عمالقة رأسماليين آخرين فرضوا الهيمنة عليهم من الأعلى مثل منصة آمازون وشبيهاتها. وصار العملاق الأكبر يقتطع من أرباح العملاق الأكبر السابق رغم التراجع العام في المبيعات.

وظهرت دور النشر الذكية في عدة أشكال، منها الشكل الذي تسمح به منصة أمازون ويمكن لصاحب الكتاب نشر كتابه مباشرة وبيعه دون الحاجة إلى «دور النشر». كما ظهرت المنصات الإلكترونية التي تسمح بإخراج الكتب مجاناً أو لقاء مبالغ معينة. بالإضافة إلى ظهور منصات بيع أكواد حقوق الملكية. أما في الصين فشكل دور النشر الذكية التي بدأت تظهر مختلف قليلاً. وبدأ الصينيون ينشرون إعلانات مخصصة في منصات الكتب، ويجري طبع الكتاب في حال طلبه فقط. مع ملاحظة أن هذا الشكل لم يصبح سائداً بعد.

وفي أوروبا ظهرت بعض المشاريع التي سمت نفسها دور النشر العمالية، ولكنها أبعد من أن تكون كذلك في الوقت الحالي. بل إن دور النشر العمالية الحقيقية لم تظهر بعد.

ما هو شكل الكتاب في العصر الراهن الذي يعطي المؤشرات الأولى لاختلاف شكله اليوم؟ فالكتاب الورقي سيتحدد دوره على الأقل إن لم يكن أكثر من ذلك. والكتاب الإلكتروني يشهد صعوداً عالمياً. ولعل من أطرف أشكال صعوده هو مقاومة قراء الكتب للتسليع وانتشار ظاهرة الكتب المجانية بالتوازي مع الظهور الأولي لدور النشر الذكية. وقد يظهر الكتاب المرئي مستقبلاً بشكل واسع.

بالعودة إلى دور النشر العمالية التي ستظهر حتماً خلال اشتداد الصراع الطبقي. يستطيع أربعة أو ثلاثة أشخاص محترفين تشكيل دار نشر ذكية، إذ يتطلب ذلك محرراً ومخرجاً ومدققاً لغوياً، ثم يجري رمي الكتاب على شبكة الإنترنت لأوسع القراء. مع ضرورة تجاوز التسليع لكسر الهيمنة الثقافية الرأسمالية من الأسفل. ولضرورات النضال الشجاع ضد مختلف أشكال الرقابة في بلدان العالم في حال تعذر تعديلها.

ونصل هنا إلى سؤال مهم: من الذي سيكتب ويحرر وينشر هذه الكتب؟ الجواب بسيط رغم تعقّد الأوضاع في هذا المجال: الناس سيحررون ويكتبون وينشرون هذه الكتب في المستقبل عندما تنضج الظروف. وهي الفكرة التي تحدّث عنها أنطونيو غرامشي حول المثقف. وهذا يتطلب حتماً تغيير أشكال التعليم التي ستؤمن للناس «للطبقة العاملة» ما يحتاجونه من تعليم تكنولوجي يناسب التغييرات التي تدقّ الأبواب في العالم.

الثورة الاشتراكية القادمة

في ذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى الذي انطلقت من مدافع الطراد أفرورا، بتاريخ 25 تشرين الأول حسب التقويم القديم «7 تشرين الثاني حسب التقويم الحالي» عام 1917. هل سيفعلها العمال والبلاشفة الجدد مرة أخرى؟

■ قاسيون

بالتأكيد سيفعلها العمال وتكون أكتوبر الجديدة وسيتحطم معها قصر الشتاء المعاصر أو جميع قصور الشتاء. وتنشأ جمهوريات المجالس الجديدة، فالطبقة العاملة عليها إنجاز مهام الثورة الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين.

أين سيحدث ذلك؟ وفي أي عام ستشتعل الثورة الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين؟ وهل نحن قريبون من تلك اللحظة؟

من الصعب تحديد البلد الذي ستحدث فيه هكذا ثورة لتغيير هذا العالم، ولكن العديد من المؤشرات الأولية تدلنا على «الشرق». أما زمن حدوثها فيمكننا اختصارها بالمقولة التالية «الاشتراكية أقرب مما تعتقدون». وشكل التجربة أكثر تطوراً من الاتحاد السوفييتي.

ماذا يجب أن تفعل الثورة القادمة؟ لا شك أمام هذه الثورة الكثير من المهام الرئيسية والثانوية. ولكن سنسلط الضوء على واحدة من تلك المهام الضرورية: فأمام الثورة الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين أن حدثت في الشرق مهمة عظيمة وهي كسر آثار النمو المتفاوت الرأسمالي الذي قسم العالم إلى أكثر من 200 بلد. أي إزالة الحدود بشكلها الحالي الذي يعيق عمليات التوزيع والتنمية بشكل عادل. وإزالة العوائق السياسية والاقتصادية بين بلدان الشرق.

بل ربما تكون القضية أبعد من ذلك بكثير، فكما كتبت جريدة تشاينا ديلي في وقت سابق: «يمكن للصين وبريطانيا بناء علاقات وروابط قوية» في الوقت الذي بدأت فيه مؤشرات انهيار الاتحاد الأوروبي بالظهور، وغرق الإنكليز في أزماتهم المتتالية. فهل سيحصل الإنكليز على المساعدة من الشرق؟ ومن الصين تحديداً؟ ربما أكثر من ذلك!

أخبار ثقافية

قمر اصطناعي لعلوم الأرض

أطلقت الصين، يوم الجمعة الماضي، قمراً اصطناعياً لعلوم الأرض إلى الفضاء حسب وكالة شينخوا الصينية، وذلك من مركز تابيوان لإطلاق الأقمار الاصطناعية في مقاطعة شانشي بشمالي الصين. وتم إطلاق القمر الاصطناعي «قوانغمو»، على متن صاروخ حامل من طراز لونغ مارش-6 في الساعة 10:19 صباح يوم الجمعة «بتوقيت بكين»، ثم دخل المدار المخطط له. وقال مركز الإطلاق إن عملية الإطلاق المذكورة هي المهمة الـ 395 التي تقوم بها سلسلة صواريخ لونغ مارش.

معارض الكتاب السوري

نظمت نقابة المهندسين في حلب اليوم معرضاً للكتاب ضم حوالي 2500 عنوان منوع في مختلف المجالات الهندسية المتنوعة وكتباً فكرية وأدبية إضافة إلى منشورات النقابة بأسعار تشجيعية. واحتوى المعرض عناوين منشورات نقابة المهندسين لتشجيع طلاب الجامعة على اقتناء الكتب بأسعار رمزية. كما افتتح اتحاد الكتاب العرب في محافظة حمص معرضاً للكتاب في الجامعة، واحتوى هذا المعرض أكثر من 5000 عنوان منوع في مختلف المجالات وبأسعار تشجيعية للكتب الصادرة قبل 2015 بـ 200 ليرة للكتاب الواحد.

كانوا وكنا

نشأت أول منظمة لعمال النسيج في حمص أثناء الثورة السورية الكبرى «رابطة عمال النسيج» وخاضت العديد من الإضرابات. وفي سنوات الثلاثينات تصاعدت الحركة العمالية بتأثير الأزمة الرأسمالية العالمية وظهرت نقابات عمال النسيج. في الصورة هوية نقابة عمال النسيج الميكانيكي في حمص التي تأسست عام 1943.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/11/07» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

التوتر في العقل العلمي ودوره في تقرير مصير عقل المرحلة

على الرغم من الطفرة في مختلف المجالات، يشهد العلم اليوم توتراً داخلياً حاداً تعود أسبابه إلى العوامل الاقتصادية الاجتماعية السياسية من جهة، والتي تفعل فعلها في تقرير اتجاهات العلم وتشكّل العقل العلمي نفسه، ومن جهة أخرى، إلى حاجات التطور الموضوعي للعلم المعني وارتباطاً بخصائص موضوع هذا العلم أو ذاك، أي إلى تراكم المعطيات والحقائق المادية التي تلقي بوزنها على اتجاهات العلم.

■ د. محمد المعوش

والاصطدام بين هذين الاتجاهين يخلق توتراً في العلم وعقله، تتحدد مصائرها بشكل وثيق بمصير الحركة الاقتصادية السياسية للعالم ككل، ومصير توازن القوى فيه والنقلات النوعية التي قد تحصل.

العوامل الفاعلة في اتجاهات العلم

يأخذ موضوع تأثير النيوليبرالية في العقود الماضية على العقل والبحث العلمي أهمية لدى الباحثين في نقد وفلسفة العلوم وتاريخها، وهذا الاتجاه يسلك طريقه مؤخراً بعد أن خبت لعدة عقود وتحديداً ضمن فترة تقدم الرأسمالية المرحلي، وتراجع الجدل الأيديولوجي والعلمي الذي كان سائداً في فترة حضور الكتلة الاشتراكية.

اعتبر أن العقل النيوليبرالي وقواعد انتظام المجتمع والإنتاج في المرحلة النيوليبرالية له دور أساس في التأثير على العلم وتشكيل شروطه واتجاهاته وتحديداً على الباحثين وميولهم نفسها؛ فالعلم في العقود الماضية لم يفقد فقط أداته الأقوى ألا وهي الفلسفة المادية التاريخية، بل اجتاحته تأثيرات السوق بداية من تشكيل مواضيع البحث نفسها والارتباط الوثيق بمنظومة التمويل والدعاية والإعلان التي لم يعد العلم قادراً على الاستمرار دونها.

وهذا ما أثر أيضاً على الانتظام المؤسسي داخل كل وحدة بحثية أو جامعة أو معهد علمي، ما خلق أخلاقاً وعقلية تجارية لدى العاملين في المجال، مدعوماً بالحاجة إلى الإنتاج السريع والكمي للبحوث، في ظل تعظيم منافسة ضمن سوق العلوم كانعكاس لقيم السوق النيوليبرالية وثقافتها.

كان لذلك أثر كبير في تشكيل المنهجية والنظرية في العلوم كتراجع مساحة التفكير النظري الإبداعي، وسيادة التفكير الكمي على حساب التفكير النوعي، واتجاه الميول البحثية نحو قضايا أقرب إلى سطح الظواهر من جوهرها، وسيادة ما سميّ بتفكير التاجر على حساب تفكير الباحث، وهذا ما طبع المنتج العلمي بشكل عام.

بالإضافة إلى تفريغ العلم من الفكر الفلسفي، وهذا ما شدد عليه العالم علي الشوك في كتابه: تأملات في الفيزياء الحديثة؛ في حين تسود التجريبية والانتقائية والتفكيكية بشكل كبير حسب أغلب من درس ما يسمى بأزمة العلم في العقود الماضية.

في تمايز الاتجاهات عالمياً

هذا التأثير النيوليبرالي، على الرغم من هيمنته على ميدان العوام عالمياً، كون اتجاهات التنافس العلمي مرتبطة بمواضيع تشترك فيها جميع الدول ربطاً بتشاركها السوق التجارية العالمية نفسها لناحية السلع وتطويرها، وصولاً إلى قضايا الطاقة.

ولكن ليس هذا المشهد مغلقاً على ذاته، بل تقرره الهوامش التي تفرضها تناقضات النظام الإمبريالي على القوى التي تتقدم المشهد من أجل عالم آخر.

فالتحديات الاقتصادية والسياسية العسكرية والبيئية والاجتماعية والغذائية والصحية والوطنية تفرض على القوى الحية في العالم، وتفرض دوراً متقدماً للعلم أبعد من قواعد السوق التي تشترك فيها كل الدول كما ذكرنا.

ولكن هناك تلك الهوامش التي تتوسع مع كل تصاعد في حدة التناقض بين اتجاهات التطور التاريخية؛ فالبحوث الفيزيائية والكيميائية والجوفضائية والاتصالاتية مع كل مع يعنيه ذلك من قطاع تكنولوجي ذكي، تحتل في روسيا مثلاً موقعاً متقدماً لخاصية تطور روسيا التاريخي وموقعها ضمن توازن القوى العالمي وتركتها التاريخية؛ ما خلق هوامش ابتكارية علمية هي فعلاً خروقات في الميدان العلمي.

الصين قامت بخروقاتها العلمية الخاصة من قضايا الزراعة والتعديلات الجينية وصولاً إلى قضايا المركبات الكيميائية وتخليقها ارتبطا بقضايا علاج التلوث أو حتى تقنيات الاتصال أو الإنتاج العسكري الحديث ومركباته الكيميائية المطلوبة من هيكل الطائرات وصولاً إلى تقنيات التسلل، دون أن ننسى طبعاً الدور المركزي لعلوم الذكاء الصناعي.

سيكون لهذا التوتر دور أساسي في الدفع نحو تشكيل هذه الهوية والضغط باتجاهات محددة هي بالضرورة مادية تاريخية فالواقع المادي يفرض بقوة نحو إعادة تشكيل العقل العلمي

فالمراكز البحثية في روسيا مرتبطة بشكل وثيق بقطاع الجيش، بعيداً عن تلوث حاجات السوق تمويلاً وتنافساً، ما يخلق استقراراً داخلياً للمجتمع العلمي والعقل البحثي، والأهم مرجعية وهدفية تتخطى العلم نحو أهداف اجتماعية كبرى ضمنية فاعلة في تشكيل دوافع العلماء والباحثين أنفسهم.

ليس هذا بعيداً عن الصين فيما خص البحوث المرتبطة بالقطاع العسكري، وكذلك في مجمل قطاع البحث، الذي يرتبط بشكل وثيق بتمويل الدولة المركزي وضخها المواد اللازمة لأن العلم في الصين جزء من الخطة التنموية الاقتصادية للدولة، ويلعب دوراً طليعياً وقاطرة أساسية للنمو؛ وهذا أيضاً يخلق اتجاهاً بعيداً عن أمراض السوق، دون أن يعني ذلك غياب لوثاتها نتيجة التداخل الكبير في الصين بين الاتجاهات التاريخية لهذا البلد وتمايزها ضمن كل قطاع وكل معهد بحثي حتى.

هذه الأمثلة عن الهوامش التاريخية الخاصة تمد العلم بطاقته المادية اللازمة من أجل القيام بنقله نوعية ولكن يبدو أن العائق الأكبر الذي يقف اليوم أمام ذروة هذا النقلات من الذكاء الصناعي إلى علوم الإنسان التي هي مقررة في بناء مجتمع ما بعد الاستهلاك، كلها تحتاج الى منهجية ومعرفة واعية وعلنية لا يمكن أن تكون مقطوعة عن تراث المادية التاريخية وبنائها الفلسفي ككل.

هذه الهوية المعرفية والمنهجية والنظرية هي رد طبيعي على التراكم الضخم للحقائق والمهام ضمن العلم، والمجتمع حكما، والتي يتطلب تعميمها وتجريدها خلفية فلسفية محددة، ضمن كل ميدان علمي بحد ذاته؛ وهذا التوتر في العلم سيتعاظم شيئاً فشيئاً حتى تستعاد المقولات الفلسفية الأساسية في إطار العلم، وهو ما يرتبط بالنهاية بالهوية الفكرية والثقافية للدولة المعنية، ولكن والأهم سيكون لهذا التوتر نفسه دور أساسي في الدفع نحو تشكيل هذه الهوية والضغط باتجاهات محددة هي بالضرورة مادية تاريخية؛ فالواقع المادي يفرض بقوة نحو إعادة تشكيل العقل العلمي كما كان طوال تاريخ تطور العقل العلمي عبر التاريخ انطلاقاً من حاجات الواقع المادي نفسه.

ولأن العلم يتلاقى بشكل وثيق مع السياسة والاقتصاد في هذه المرحلة، ليس فقط بالمعنى الموضوعي، بل بالمعنى المعلن في برامج الدول المتقدمة المشهد، سيكون له تأثير مباشر على العقل السياسي والاجتماعي في تثبيت نقلة هي عودة أرقى نحو الفكر المادي التاريخي وكل تراثه المنهجي والنظري والمعرفي.